محور المقاومة الإيراني بعد حرب الأيام الاثني عشر: التكيّف، وإعادة الهيكلة والتكوين

ترجمات أبعاد

ديسمبر 2025

ترجمة خاصة

اقـــــرأ في التقريـــر

محور المقاومة الإيراني بعد حرب الأيام الاثني عشر: التكيّف، وإعادة الهيكلة والتكوين

التحوّل الزلزالي في اليمن: تداعيات تتجاوز الحدود الوطنية

انفصاليو اليمن يتحدون الضربات الجوية المزعومة للسعودية وسط تصاعد التوترات

اليمن: الحرب الأهلية تتجه نحو منعطف خطير جديد

التحول في موازين القوة بجنوب اليمن: الحوثيون والتنافس الإماراتي–السعودي

الجنوب اليمني في صراع النفوذ: اندفاعة نحو الشرق رغم الجمود العسكري مع الحوثيين

المجلس الانتقالي الجنوبي في اليمن: استراتيجية التمدد نحو الشرق

abaadstudies

www.abaadstudies.org

محور المقاومة الإيراني بعد حرب الأيام الاثني عشر: التكيّف، وإعادة الهيكلة والتكوين

تحليل

رضا بارجيزاده

MIDDLE EAST INSTITUTE

منذ الحرب التي شنتها إسرائيل ضد إيران واستمرت 12 يومًا في يونيو/حزيران 2025، دخلت طهران وشبكتها من الوكلاء الإقليميين والحلفاء من غير الدول، المعروفة باسم «محور المقاومة»، مرحلة من **الكمون الاستراتيجي** — هدوء ظاهري يخفي خلفه عمليات إعادة تسليح، وتكيّفًا ماليًا، وتجديدًا أيديولوجيًا. وقد تطور هذا المحور ليغدو شبكة لا مركزية تستند إلى اقتصاد رمادي يشمل تهريب النفط، والعملات المشفّرة، وعقود إعادة الإعمار، إلى جانب أيديولوجيا تقوم على الصمود، وتساوي بين البقاء الاقتصادي والمقاومة.

ورغم الإرهاق الشعبي والضغوط الاقتصادية، تواصل شركات إيرانية مرتبطة بالحرس الثوري الإيراني تمويل حزب الله في لبنان، وقوات الحشد الشعبي في العراق، والحوثيين في اليمن، عبر أسواق شبه مشروعة، بما يضمن مرونة تشغيلية مستمرة. وعلى المستوى البنيوي، يعمل المحور اليوم كاتحاد فضفاض من ميليشيات شبه مستقلة، تجمعها عقيدة ردع مشتركة، ما يجعله أكثر متانة، لكنه في المقابل أقل قابلية للضبط من جانب طهران. وبدعم من الغطاء الروسي والصيني، وفي ظل سياسات غربية متفرقة، تمزج الاستراتيجية الإيرانية بين الصمود، والأيديولوجيا، والاندماج الاقتصادي بهدف تجاوز العزلة. وبناءً على ذلك، فإن أي استراتيجية أميركية فعّالة مضادة يجب أن تتجاوز منطق العقوبات العقابية، وتتجه نحو تعطيلٍ منهجي يستهدف شبكات التمويل، والشرعية السردية، وآليات اختراق الدولة التي تقوم عليها القوة الإقليمية الإيرانية المستدامة.

الكمون الاستراتيجي ومؤشرات إعادة التكوين

منذ الحملة الإسرائيلية العنيفة متعددة الجبهات التي انطلقت عقب 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 — ولا سيما بعد حرب الأيام الاثني عشر ضد إيران في يونيو/حزيران 2025 — دخل وكلاء طهران مرحلة محسوبة من الكمون الاستراتيجي، تمثلت في تهدئة ظاهرية تهدف إلى الحفاظ على القدرات وإعادة بنائها تدريجيًا. وتشير تقارير متعددة منذ أواخر عام 2024 إلى مسارات متوازية لإعادة التسليح، وتعبئة شبكات الرعاية الاجتماعية، والاندماج الاقتصادي والسياسي.

وفي لبنان، حققت الحكومة نجاحات ملموسة في مصادرة أسلحة حزب الله وتدمير أنفاقه جنوب نهر الليطاني، إلا أن هذا التقدم لم يتكرر في بقية أنحاء البلاد. وعلى نحو عام، واصل حزب الله إعادة التسلح، في انتهاك لشروط اتفاق وقف إطلاق النار مع إسرائيل الموقّع في نوفمبر/تشرين الثاني 2024، معيدًا ملء مخزوناته عبر الممرات السورية، إما مباشرة من إيران، أو من مخازن أسلحة نُهبت داخل سوريا. ولا تقتصر جهوده على التهريب فحسب، بل يتبنى كذلك استراتيجية «التعافي الصناعي» في المناطق اللبنانية التي لا يزال يهيمن عليها، سعيًا إلى توسيع الإنتاج المحلي للأسلحة وخلق اقتصاد دفاعي مكتفٍ ذاتيًا، بما ينسجم مع سرديات الحرس الثوري حول «الجهاد الاقتصادي».

وقد أشار المبعوث الأميركي الخاص توم باراك ومسؤولون إسرائيليون علنًا إلى وجود أدلة على هذا التخزين العسكري، إضافة إلى مشاريع أنفاق متجددة لحزب الله، بوصفها العوائق الرئيسية أمام تثبيت وقف إطلاق نار دائم. ومع ذلك، يواصل الحزب المضي قدمًا، مع تغطية هذه الأنشطة بواجهة إعادة الإعمار؛ إذ قام بتوزيع 400 مليون دولار كمساعدات ما بعد الحرب، و77 مليون دولار كبدلات إيجار عبر مؤسسة «جهاد البناء» وذراع التمويل الأصغر «القرض الحسن»، بهدف ترسيخ السيطرة الاجتماعية في المناطق ذات الغالبية الشيعية. ويكشف توصيف إيران لهذه الأنشطة

الكثير، إذ يستخدم المسؤولون والمحللون الإيرانيون مصطلح «الصبر الاستراتيجي» للدلالة على أن المحور يعيد تنظيم نفسه، لا أنه يتراجع. كما روّج أعضاء آخرون في المحور لسردية مماثلة؛ ففي يوليو/تموز الماضي، أكد زعيم الحوثيين عبد الملك الحوثي أن حزب الله «استعاد قوته»، وأن محور المقاومة ككل «أصبح أكثر صلابة من ذي قبل».

وفي العراق، يتمثل الهدف في تعزيز قوة وقدرات حلفاء إيران المحليين عبر فتح المجال أمام وصولهم إلى موارد الدولة من خلال الإدماج المؤسسي. ويعود هذا النهج إلى سنوات، كما يتضح من مذكرة التفاهم الموقعة في مارس/آذار 2024 بين شركة «المهندس العامة للمقاولات الإنشائية والهندسية والميكانيكية والزراعية والصناعية» — وهي شركة مملوكة للدولة ذات مسؤوليات قطاعية واسعة وترتبط بميليشيات الحشد الشعبي المدعومة من طهران — وبين شركة الصين لهندسة الآلات (CMEC). وتشمل طبيعة الاتفاق التعاون في مشاريع البناء والطاقة والهندسة والتجارة والخدمات. غير أن الأهم في سياق مستقبل محور المقاومة هو أن هذه المذكرة تعكس إضفاء الطابع المؤسسي على الوكلاء تحت غطاء تجاري.

وبحلول أكتوبر/تشرين الأول 2025، عززت زيارة أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي لاريجاني إلى بغداد الجهود الرامية إلى تقنين دمج الحشد الشعبي في هياكل الدولة، في مسعى لتحويل النفوذ العسكري إلى رسوخ بيروقراطي دائم. ومن خلال الجمع بين الدبلوماسية والأدوات الاقتصادية، تعمل طهران على تطوير نموذج «الدولة داخل الدولة» الذي مثّله حزب الله في لبنان لسنوات. وفي وقت سابق من ذلك الخريف، برر وزير الدفاع الإيراني أمير أسطاني هذا النهج تجاه العراق بالقول إن طهران «تدعم دول المقاومة بكل ما تملك»، مؤكدًا أن المحور قوي عسكريًا وسياسيًا. وكررت صحيفة «اطلاعات» الإيرانية هذا الخطاب، مصوّرة إيران على أنها «شريك موثوق ودائم» لـ«الدول الساعية إلى السلام».

وعلى الضفة الأخرى من شبه الجزيرة العربية، واصلت إيران شحن الأسلحة والمكونات إلى الحوثيين في اليمن، رغم بعض عمليات الاعتراض التي نفذتها الولايات المتحدة وحلفاؤها. وقبل شهرين، أفادت تقارير بأن قوات المقاومة الوطنية اليمنية أوقفت شحنة من مادة الفينول-فورمالدهيد المتجهة إلى الحوثيين، وهي مادة تُستخدم في تصنيع الصواريخ. كما رصدت مصادر استخباراتية أوروبية تسليم 2000 طن من بيركلورات الصوديوم من الصين إلى ميناء بندر عباس الإيراني منذ إعادة فرض عقوبات «سناب باك»، ما يربط مباشرة المواد الكيميائية الصينية بوقود الصواريخ الإيرانية المستخدمة أيضًا من قبل وكلائها.

ويتمثل الأثر الفعلي لهذه التطورات الإقليمية في إعادة بناء منسقة لشبكة المحور، حيث تحوّلت إيران وشركاؤها من الحرب الحركية إلى ترسيخ أساس اقتصادي — بنية تحتية، وعقود، وغطاء تجاري — يتيح إعادة الجاهزية العملياتية بهدوء.

تمويل المحور في مرحلة الكمون

يعتمد تعافي محور المقاومة على توفر السيولة المالية. ورغم العقوبات، تنوّعت مصادر تمويله لتشمل ثلاثة مستويات مترابطة: عائدات نفطية غير معلنة، واقتصادات إعادة إعمار مدمجة، وشبكات عالمية للالتفاف على العقوبات.

تهريب النفط

بين ديسمبر/كانون الأول 2024 وأكتوبر/تشرين الأول 2025، كشفت سلسلة من التحقيقات الصحفية عن شبكة إيرانية معقدة لتهريب النفط، تعتمد على مستندات شحن مزورة، وأساطيل ناقلات وهمية، وثغرات في أنظمة التأمين البحري. وتشمل هذه المنظومة متعددة المليارات تمرير النفط عبر وثائق مزيفة وشركات واجهة في الخليج وشرق أفريقيا، مع تحويل العائدات إلى الحرس الثوري الإيراني والميليشيات المتحالفة معه في العراق وسوريا ولبنان.

وعلى وجه الخصوص، تبيّن تورط شركات وأفراد في دولة الإمارات في التعامل مع نفط إيراني جرى تسويقه على أنه صادرات عراقية، إلى جانب كيانات مماثلة من هونغ كونغ. كما تُعد ماليزيا مركزًا رئيسيًا لهذا النشاط، لا سيما في ما يتعلق بشحنات النفط الإيراني المتجهة إلى الصين. وفي تقرير نُشر في مارس/آذار، كُشف عن استخدام أوراق عراقية مزورة لدمج الصادرات الإيرانية داخل البيروقراطية العراقية، بينما أظهر تحقيق موسّع أجرته وكالة «رويترز» في أكتوبر/تشرين الأول أن شركة تأمين من نيوزيلندا كانت تؤمّن سرًا ناقلات نفط إيرانية وروسية.

ووفق تقرير «إرشادي» صدر في يونيو/حزيران 2025 عن شبكة مكافحة الجرائم المالية التابعة لوزارة الخزانة الأميركية (FinCEN)، يتم سنويًا تمرير أكثر من 10 مليارات دولار من عائدات النفط الإيراني عبر شركات واجهة إلى فيلق القدس التابع للحرس الثوري ووكلائه. وتشمل بعض هذه العمليات أدوات مالية غير تقليدية، حيث جرى ضخ مئات الملايين من الدولارات من عائدات تهريب النفط في العملات المشفّرة لدعم كل من حزب الله والحوثيين.

أما الحوثيون، فقد أنشأوا بدورهم منظومة جباية غير قانونية على واردات النفط والوقود العابرة للمناطق الخاضعة لسيطرتهم، محوّلين هذه الرسوم إلى مورد مالي ضخم تجاوز خمس مليارات دولار خلال الفترة من 2022 إلى 2024، جرى تمرير جزء كبير منه عبر شبكات ووسطاء مرتبطين بإيران، واستخدامه في تمويل مشتريات السلاح والأنشطة العسكرية. وبهذه الآلية، وعلى الرغم من الانتكاسات الميدانية التي تعرّضت لها إيران ومحورها منذ عام 2023، فقد تمكنوا من الحفاظ على اقتصاد رمادي متماسك يواصل تمويل شبكة الوكلاء الخارجيين لطهران.

إعادة الإعمار: نحو اقتصادات مدمجة

حوّل ما يُعرف بـ»محور المقاومة» الدمار الناتج عن الحروب إلى رأسمال سياسي واستثماري طويل الأمد. ففي لبنان، يعمل حزب الله على إعادة ترميم نفوذه داخل المجتمعات الشيعية المتضررة عبر ضخ مئات الملايين من الدولارات من موارده الخاصة من خلال أذرعه الخدمية والتنموية، بما يحوّل الأحياء المدمرة إلى معاقل حزبية جديدة. وتشير تقارير إلى أن صندوق «وعد» التابع للحزب أنفق ما يقارب ثلاثة مليارات دولار على مشاريع إعادة إعمار الضواحي والقرى المحيطة ببيروت. ورغم الطابع المدني الظاهري لهذه المبادرات، فإن البنية التحتية المعاد تشييدها تُصمَّم بوظائف مزدوجة، لتخدم في نهاية المطاف المنظومة السياسية والعسكرية والاقتصادية للحزب، وتُرسّخ حضوره المؤسسي داخل الدولة والمجتمع.

وفي العراق، تهيمن شركات مرتبطة بالحشد الشعبي على مناقصات البناء الحكومية، رغم العقوبات الأميركية المفروضة على شركتي «المهندس العامة» و»بلدنا للاستثمار»، التي استهدفت تقويض قدرات الربح للميليشيات المدعومة من طهران. ولا تقتصر هذه الجهود على الوكلاء الإيرانيين وحدهم؛ إذ استخدم مقر «خاتم الأنبياء» التابع للحرس الثوري — الذراع الهندسية للحرس — مشاريع مساعدات إنشائية أجنبية، ولا سيما في لبنان والعراق وسوريا، كغطاء لإدخال كوادر قادرة على دعم الوكلاء المحليين.

التمويل اللامركزي والعابر للحدود

مع استمرار التدقيق في التحويلات المباشرة من إيران والتعاملات بالعملات الصعبة، لجأ أعضاء محور المقاومة تدريجيًا إلى نقل قنوات التمويل إلى الخارج. إلى جانب الاعتماد على العملات المشفّرة، يستخدم حزب الله تعاملات الذهب، والتهريب، وأنشطة غير قانونية أو شبه قانونية عبر أفريقيا والخليج، كما تشير تقارير إلى تورطه في تجارة المخدرات بأميركا اللاتينية والاتجار بالألماس في غرب أفريقيا.

وتشمل هذه المنظومة المقاومة للعقوبات شبكات مصرفية خفية متعددة العملات، وقنوات تشفير رقمي، وشركات واجهة صُممت لغسل الأموال الناتجة عن مبيعات النفط والبتروكيماويات . وفي السنوات الأخيرة، سهلت إيران لوكلائها تمويل أنفسهم عبر أسواق شبه مشروعة، ما أنتج اقتصادًا رماديًا يضمن الاستمرارية رغم العزلة الدولية. ويبرر اقتصاديون موالون للنظام هذا النهج باعتباره إنفاقًا استراتيجيًا للحفاظ على الأمن والكرامة الوطنية، في حين تعتبره الجهات الرقابية الغربية شريان الحياة لاقتصاد مقاومة لا مركزي ومستقل عن الدولة.

دور القوى الكبرى الداعمة دوليًا

يعتمد جزء من استراتيجية إعادة التكوين الإيرانية، ومن ورائها محور المقاومة، على دعم أقرب شركاء طهران من القوى الكبرى، أي روسيا والصين. فقد باتت روسيا تؤدي دور المظلّة الدبلوماسية الرئيسية لإيران، لا سيما منذ حرب الأيام الاثني عشر، مستخدمة حق النقض في مجلس الأمن، ورسائلها الإعلامية، ومنصات بديلة متعددة الأطراف، للحد من الضغوط الغربية على طهران ووكلائها.

وقد أدانت موسكو الضربات الإسرائيلية على إيران، وأعادت تأطير التحركات الإيرانية بوصفها دفاعية، في الوقت الذي خففت فيه أو عطلت إجراءات داخل مجلس الأمن استهدفت طهران أو وكلاءها، بما في ذلك محاولات سابقة لإدانة نقل الأسلحة الإيرانية إلى الحوثيين. كما دفعت روسيا، خلال مفاوضات أممية العام الماضي، باتجاه اعتماد صياغات تخدم الدور السياسي لحزب الله، ما أضفى عليه شرعية تفاوضية.

وخارج إطار الأمم المتحدة، عززت موسكو وطهران خلال العقد الماضي تنسيقهما الاستراتيجي عبر «مسار أستانة» الخاص بسوريا، وهو ما أسهم في تطبيع وجود الميليشيات الموالية لإيران بوصفها جهات أمنية شرعية قبل سقوط نظام بشار الأسد.

وقد تطورت الشراكة الروسية–الإيرانية لتصبح أكثر منهجية في دعم الوكلاء غير الدوليين لإيران. فقد ظهرت أسلحة روسية الصنع بحوزة حزب الله، من بينها صواريخ «كورنيت» و«كونكورس» المضادة للدروع، استُخدمت ضد أهداف إسرائيلية عام 2024، ما يشير إلى دعم ميداني غير مباشر لكنه ملموس. كما استكشفت موسكو إمكانية نقل أسلحة ومعدات عسكرية إلى الحوثيين، في مؤشر على استعدادها لتوسيع نطاق الدعم خارج محيطها الجغرافي التقليدي.

وفي سياق البحر الأحمر، كشفت تقارير عن موافقة روسيا على نقل صواريخ متقدمة مضادة للسفن إلى الحوثيين، وتقديم بيانات استهداف لدعم هجمات على الشحن الغربي، ما يبرز اتساع هذه الشراكة لتشمل المجالات الدبلوماسية والمادية والعملياتية. ومع ذلك، فإن احتياجات روسيا العسكرية في حربها في أوكرانيا، إلى جانب العقوبات المفروضة عليها، فرضت قيودًا متزايدة على قدرتها على تزويد أطراف خارجية بالسلاح.

في المقابل، برزت الصين بهدوء كعامل تمكين رئيسي لتعافي إيران العسكري منذ حرب يونيو/حزيران، على الرغم من أن هذه العلاقة تعود إلى ما قبل صراع عام 2025 بعدة سنوات. وتستمر بكين في تزويد طهران بمواد أولية لوقود الصواريخ، ومكوّنات توجيه ودفع، وإلكترونيات مزدوجة الاستخدام، تدخل مباشرة في خطوط إنتاج الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة وأنظمة الدفاع الجوي الإيرانية. ومن خلال تعويض القيود التي تواجه الإمدادات الروسية، تتبوأ الصناعة الصينية موقع الشريك الدفاعي غير المعلن لإيران.

ولا يقتصر التعاون على العتاد العسكري، بل يشمل نقل الخبرات العلمية والدعم في مجالات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع، ما يعزز قدرة إيران على إعادة بناء أنظمة الضرب بعيدة المدى والحفاظ على شبكات وكلائها دون الحاجة إلى نشر قوات أجنبية بصورة علنية. تشكل هذه المدخلات مجتمعة قناة استراتيجية غير معلنة، تُسرّع إعادة التكوين العسكري الإيراني بعد الحرب، وتزيد من تعقيد جهود الولايات المتحدة وإسرائيل ودول الخليج لاحتواء القدرات الإقليمية لطهران.

إعادة المعايرة الأيديولوجية

تطوّر المشروع الأيديولوجي الإيراني بالتوازي مع تغيّر استراتيجية البقاء الاقتصادي، حيث أُعيد تعريف مفهوم «المقاومة» ليغدو عقيدة صمود أكثر منه عقيدة مواجهة. فعلى الصعيد الداخلي، يعني ذلك إعادة تعريف الجهاد بوصفه إنتاجًا اقتصاديًا وثباتًا أخلاقيًا؛ أما خارجيًا، فيربط هذا التصور المحور بأكمله بأخلاقيات مشتركة للاعتماد على الذات، تُقدّس القدرة على التحمل باعتبارها نصرًا بحد ذاته.

وتصوّر وسائل الإعلام الرسمية الإيرانية اليوم ضبط النفس على أنه انتصار، بينما يُعاد تأطير الدبلوماسية والتفاوض بوصفهما شكلين من أشكال الجهاد، في مزيج يجمع البراغماتية بالرسالة الدينية. ففي تقرير نشرته وكالة «تسنيم» في سبتمبر/أيلول 2025 بعنوان «اقتصاد المقاومة كدفاع استراتيجي»، جرى توصيف الإنتاج والرعاية المجتمعية باعتبارهما أعمالًا من الجهاد المقدس، ما يحوّل فعليًا برامج الرعاية والمؤسسات الخدمية إلى أدوات نفوذ.

وتبدأ هذه المعايرة من القمة. ففي خطابه بمناسبة عيد النوروز لعام 2024، ربط المرشد الأعلى علي خامنئي خلاص الأمة بـ«قفزات إنتاجية عبر المشاركة الشعبية». وتعزز الشبكات الدينية هذا التوجه؛ إذ تشيد خطب الجمعة بـ«الإيمان والوحدة واقتصاد المقاومة»، وتقدّم «الإدارة الجهادية» — وهو مصطلح فضفاض طويل الاستخدام في الخطاب الرسمي يشير إلى نموذج حكم إسلامي قائم على إدارة الأزمات والتضحية والعمل — باعتبارها العلاج للأزمات الراهنة للبلاد. وتبرز وسائل الإعلام حملات «اقتصاد المقاومة» لمكافحة البطالة، وتؤطر المشاركة في هذا الاقتصاد بوصفها واجبًا وجوديًا. ويحوّل هذا الخطاب المعاناة إلى دليل على الغاية الإلهية، بما يحافظ على شرعية النظام في ظل العقوبات.

خارجيًا، تصدّر طهران هذا «الاقتصاد الأخلاقي» إلى حلفائها. فالأمين العام لحزب الله نعيم قاسم يربط بانتظام بين الإيمان والشعبوية الاقتصادية في خطاباته العلنية. وبالمثل، يُقدَّم «جهاد الاكتفاء الذاتي» للحزب، إلى جانب شبكات الرعاية المرتكزة على المساجد، باعتبارهما انتصارات للإيمان والصبر على الشدائد. وعلى امتداد محور المقاومة، باتت الرعاية وإعادة الإعمار تؤديان وظيفة أيديولوجية ومادية في آن واحد، إذ يُدمج البقاء داخل منظومات اقتصادية مُقدّسة.

داخليًا، يُبقي هذا المزج بين البقاء والقداسة على الإيمان الثوري عبر «الجهاد الاقتصادي»؛ وإقليميًا، يمنح المحور لغة أخلاقية مشتركة تُضفي الشرعية على الصمود. وهكذا، تحوّلت المقاومة إلى بنية مؤسسية، تدمج إعادة التوزيع الاقتصادي، والخدمات الاجتماعية، والشرعية الدينية، وحوكمة الميليشيات، بحيث يصبح مجرد الاستمرار هو التعبير الأسمى عن النجاح الثوري.

الكلفة، والقيود، والجدل العام

داخل إيران، تتزايد مؤشرات الإرهاق الشعبي نتيجة تحمل كلفة دعم محور المقاومة، في ظل تصاعد معدلات التضخم والبطالة. ويجادل اقتصاديون إصلاحيون بأن ما يُعرف بـ«العمق الاستراتيجي» القائم على الوكلاء يشكّل عبئًا ماليًا متناميًا على ميزانية الدولة. وحتى الانتقادات الخفيفة في وسائل الإعلام شبه الرسمية تعكس تآكل الصبر الشعبي تجاه سياسة الوكلاء، حيث تظهر استطلاعات رأي منشورة عبر منصة «مشروع أبحاث ومعلومات الشرق الأوسط» (MERIP) تراجع الحماسة العامة لتمويل المحور، لا سيما في المراكز الحضرية.

ولا تزال المنابر الدينية ووسائل إعلام الحرس الثوري تؤطر الإنفاق الخارجي بوصفه «قرابين للمقاومة»، لكن هذا الخطاب يصطدم بواقع المعيشة اليومية، ما يزيد اعتراضات المواطنين على تخصيص موارد إضافية لشبكة محور كانت قد تعرضت لضرر كبير حتى قبل حرب الأيام الاثني عشر. وحتى منصات إصلاحية مثل «خبر أونلاين» و«عصر إيران»، التي تميل عادة إلى الانتقادات غير المباشرة والمحدودة، أعربت عن قلقها من الاستنزاف المالي لدعم جبهة المقاومة.

ورغم استمرار القبضة الأمنية، عاد التساؤل الشعبي حول السياسات الإقليمية للنظام للظهور للمرة الأولى منذ عقد 2010، ليشكّل التوتر بين الواجب الثوري ومتطلبات البقاء الاجتماعي-الاقتصادي أبرز قيد طويل الأمد على قدرة إيران على تمويل المحور.

ومع ذلك، واصلت قيادة الحرس الثوري سياسة دعم المحور ماليًا، لكن عبر وسائل أقل مباشرة. ومن خلال ذراعه الإنشائية «خاتم الأنبياء»، سعى الحرس إلى احتكار عقود إعادة الإعمار في الخارج، ما أنشأ شبكات رعاية داخلية لمستفيدين وأصحاب مصالح داخل إيران، بينما جرى تصدير النفوذ إلى الخارج في الوقت ذاته. وباستخدام شركات شبه عامة مثل «خاتم الأنبياء» وشركاتها التابعة، تمكن النظام من خلق فرص عمل محدودة محليًا، بينما تُحوّل الأرباح إلى الخارج لتمويل ميزانيات وكلاء المحور. وبذلك، لم تُجبر سياسات التقشف النظام على التراجع، بل جرى استيعاب كلفة شبكة الوكلاء عبر احتكارات الدولة بدلاً من فرض ضرائب شفافة.

بنية المحور وتطوره

كشفت حرب يونيو/حزيران 2025 بين إيران وإسرائيل عن هشاشة محور المقاومة ومرونته في الوقت نفسه. فقد تحوّل ما كان نموذجًا تقليديًا «مركزًا وأذرعًا» تُوجَّه مباشرة من قبل قوات الحرس الثوري، إلى شبكة مقاومة أكثر تسطحًا، تربطها عقيدة مشتركة أكثر مما يربطها توجيه مركزي. وقد بدأ هذا التحول بالفعل قبل حرب الأيام الاثني عشر، عقب هجوم أكتوبر/تشرين الأول 2023، عندما كثّفت إسرائيل استهداف وكلاء إيران في أنحاء المنطقة.

لكن الحرب القصيرة والمباشرة شكلت نقطة التحول الحاسمة، إذ أوضحت لطهران أن استمرار المحور بصيغته القديمة قد يعرّض إيران لهجوم إسرائيلي واسع النطاق. دفع هذا الإدراك إيران إلى تسريع الانتقال نحو شبكة مقاومة أكثر مرونة وأفقية، صُممت ليس فقط للحفاظ على المحور، بل أيضًا لحماية إيران من تصعيد إسرائيلي محتمل في المستقبل.

وأصبحت مكونات المحور — حزب الله، وقوات الحشد الشعبي، والحوثيون — تنسق بشكل متزايد، وتتبادل المعلومات والموارد مع تقليص دور الوساطة المباشرة للحرس الثوري، لتقترب بذلك من نموذج اتحاد شبه مستقل يعمل تحت مظلة ردع مشتركة.

وأشار تقرير حديث للأمم المتحدة إلى تعاون عسكري غير مسبوق بين الحوثيين وحزب الله، بل وحتى خلايا من حركة «الشباب» الصومالية، ما حول اليمن إلى مركز إقليمي للتدريب واللوجستيات. ووفق التقرير، تلقى مقاتلو «الشباب» تدريبًا في معسكرات يسيطر عليها الحوثيون على تصنيع العبوات الناسفة والطائرات المسيّرة، بينما أُرسل مهندسون حوثيون إلى الصومال لتقديم تدريب تقني مماثل. كما أكّد التقرير سفر نحو 400 مقاتل صومالي إلى اليمن للتدريب العسكري والأيديولوجي، ووجود خلايا لـ«الشباب» تعمل داخل حضرموت لشراء السلاح من تجار مرتبطين بالحوثيين.

كما تعكس الخطابات الإيرانية هذا التحول؛ إذ تؤكد وسائل إعلام مثل «تسنيم» و«طهران تايمز» أن المحور بات شبكة من "الأمم" وليس سلسلة قيادة هرمية. وشدّد دبلوماسيون إيرانيون، من بينهم وزير الخارجية عباس عراقجي، على مفاهيم الردع الإقليمي والحكم المشترك بين مكونات المحور، في تحول لغوي واستراتيجي من فكرة «التوجيه» إلى مفهوم «المواءمة».

الاستجابات الإقليمية والتحركات المضادة

لم تعد الأطراف الإقليمية والدولية مكتوفة الأيدي، إذ باتت تحركاتها تعكس إدراكًا متزايدًا بأن شبكة إيران الإقليمية لا تزال فاعلة وتسعى لإعادة تنظيم صفوفها.

في لبنان، شكّل نداء الرئيس جوزيف عون في يوليو/تموز 2025 لنزع سلاح حزب الله بموجب القرار 1701 دفعة مؤسسية، حظيت بدعم شركاء غربيين وخليجيين. وتزامن ذلك مع عقوبات فرضتها وزارة الخزانة الأميركية على «القرض الحسن»، ما وجّه ضربة مباشرة إلى البنية المالية للحزب وقيّد قدرته على العمل ككيان مصرفي داخلي. وفي 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2025، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على ثلاثة أفراد اتُّهموا بتحويل ملايين الدولارات من إيران إلى حزب الله لتمويل عملياته وأنشطة إعادة الإعمار، كما أشار نائب وزير الخزانة الأميركي إلى أن استقرار لبنان لن يتحقق إلا بنزع سلاح الحزب وإنهاء النفوذ الإيراني. وفي اليوم التالي، أعلنت فرنسا دعمها لجهود لبنان لنزع سلاح الحزب، مؤكدة أن المهمة تقع على عاتق الجيش اللبناني.

وفي العراق، أوضحت واشنطن معارضتها لمشاركة الميليشيات الموالية لإيران — التي باتت تملك أغلبية برلمانية عقب الانتخابات الأخيرة — في الحكومة المقبلة، ودعت القيادات العراقية إلى تجنب إسناد الوزارات السيادية إلى جماعات مسلحة مرتبطة بطهران.

أما في اليمن، فقد اتسمت استجابة الفاعلين الإقليميين بمزيج من الدبلوماسية في مسار الحرب الأهلية، وإجراءات أمنية انتقائية في البحر الأحمر، مع تجنّب المشاركة المباشرة في العمليات العسكرية الأميركية ضد هجمات الحوثيين البحرية. وتسعى معظم دول الخليج والدول العربية إلى منع اندلاع حرب إقليمية أوسع، وحماية بنيتها التحتية الحيوية، وفصل أزمة البحر الأحمر عن المسارات الدبلوماسية الخاصة باليمن.

التوصيات الاستراتيجية

ينبغي على واشنطن إعادة معايرة استراتيجيتها تجاه إيران للتعامل مع شبكة باتت تزدهر عبر الانتشار واللامركزية، بدل الاعتماد على القيادة المباشرة فقط. إذ يعمل محور المقاومة من خلال كيانات شبه مستقلة تموّل عبر اقتصاد رمادي يمتد من النفط وإعادة الإعمار إلى التمويل الرقمي. ومواجهة هذه البنية تتطلب مقاربة متزامنة تشمل الجوانب المالية والإعلامية والإقليمية، وليس الاكتفاء بالردع العسكري أو العقوبات وحدها.

1. **استهداف بنية التمويل لا الأفراد فقط**

يتعين على الولايات المتحدة توسيع التعاون الاستخباراتي البحري والمالي مع شركائها في الخليج وشرق أفريقيا ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ، لكشف وتجميد الشركات الوهمية ومسهّلي التأمين وقنوات العملات المشفّرة. كما ينبغي لوزارة الخزانة الأميركية و«فينسن» دمج تحليلات البيانات البحرية مع أدوات الذكاء الاصطناعي لتعقّب الشحنات الإيرانية ووكلائها في الزمن الحقيقي، مع مراعاة مخاطر الأخطاء والحاجة إلى إشراف بشري صارم.

2. **تعزيز الدول المحلية كبدائل سيادية**

ينبغي ربط دعم الجيش اللبناني والمؤسسات العراقية بإحراز تقدم ملموس في تقليص استقلالية الميليشيات، ومنع شبكات «رعاية المقاومة» من العمل كبدائل للدولة. وفي اليمن، يتعين دعم آلية إعادة الإعمار التي تشرف عليها الأمم المتحدة أو البنك الدولي، مع رقابة صارمة، وضمان وصول المساعدات الإنسانية عبر قنوات خاضعة للإشراف الدولي، ومنع تحويلها لخدمة اقتصاد الحرب الحوثي.

3. **تعزيز الجبهة الإعلامية**

لمواجهة سردية «الجهاد الاقتصادي» التي تروّج لها طهران، ينبغي للولايات المتحدة تكثيف الدبلوماسية العامة التي تعيد تأطير الإصلاح الاقتصادي والحكم الرشيد والتكامل التجاري بوصفها مسارات حقيقية للازدهار. ويجب أن تستهدف هذه الرسائل خصوصًا الفئات الحضرية الإيرانية المنهكة من السياسات الخارجية المكلفة.

4. **الردع الانتقائي والاحتواء الهادئ**

يتطلب ذلك تنسيقًا أوثق بين الولايات المتحدة وشركائها العرب والأوروبيين في إنفاذ العقوبات والاعتراض البحري، مع الحفاظ على قنوات خفض التصعيد لتجنب الانزلاق إلى حرب مفتوحة. وفي البحر الأحمر، يستلزم الأمر تنسيقًا بين المهام الأميركية المكثفة والمهام الأوروبية الدفاعية، مع توحيد الرسائل الردعية.

5. **تطوير آلية مؤسسية لمراقبة الوكلاء**

يُقترح إنشاء مرصد أميركي-أوروبي مشترك لرصد تهديدات الوكلاء، يتعاون مع هياكل حلف شمال الأطلسي، لرسم خريطة تطور قدرات الميليشيات المدعومة من إيران وأنماط تمويلها المختلطة، مع مراعاة محاذيرها الأيديولوجية. تهدف هذه الآلية إلى توفير متابعة دائمة ومنهجية لتعزيز استجابة واشنطن وحلفائها للتحديات الأمنية والمالية التي تفرضها هذه الشبكات.

الخلاصة

لم ينهار محور المقاومة الإيراني، بل أظهر قدرة واضحة على التكيف — عسكريًا وماليًا وأيديولوجيًا وتنظيميًا. وما قد يبدو هدوءًا مؤقتًا هو في جوهره انتقال من الظهور العسكري المباشر إلى ترسخ مؤسسي أعمق، تمهيدًا لإمكانية إعادة التكوين مستقبلاً. ويؤكد هذا التكيّف حقيقة استراتيجية صعبة: في غياب غزو شامل أو تغيير للنظام في إيران — وهو خيار مستبعد سياسيًا وعسكريًا — فإن إجراءات الضغط المحدودة لن تكون كافية لتفكيك النفوذ الإيراني الإقليمي.

وبناءً عليه، تحتاج الولايات المتحدة وحلفاؤها إلى مقاربات جديدة طويلة الأمد ومدروسة بعناية، تعيد تشكيل البيئة الإقليمية التي أتقنت طهران استغلالها، مع ضمان عدم الانزلاق إلى صراعات مسلحة جديدة قد تزيد من زعزعة الاستقرار.

https://www.mei.edu/publications/irans-axis-resistance-after-12-day-war-adaptation-restructuring-and-reconstitution

التحوّل الزلزالي في اليمن: تداعيات تتجاوز الحدود الوطنية

THE WASHINGTON INSTITUTE for Near East Policy

أبريل لونغلي ألي

متوفر باللغتين العربية والانجليزية

تحليل موجز

يقف حليفا الولايات المتحدة، السعودية والإمارات، على مسار تصادمي في اليمن، في ظل تصاعد دور قوى محلية تهدد بإعادة فتح جبهة حرب قد تصب في مصلحة الحوثيين، وتعمّق حالة عدم الاستقرار في البحر الأحمر، وتقوّض في الوقت ذاته أهداف إدارة «ترامب» في الشرق الأوسط.

شهد الوضع في اليمن تحولاً دراماتيكياً هذا الشهر عندما استولت قوات انفصالية جنوبية متحالفة مع الإمارات العربية المتحدة بسرعة على محافظتين كبيرتين تشكلان ما يقرب من نصف مساحة البلاد: منطقة حضرموت المنتجة للنفط التي تحدّ السعودية، والمهرة التي تحدّ عُمان. يمنح هذا الهجوم «المجلس الانتقالي الجنوبي» - الذي كان جزءاً غير مريح من الحكومة المعترف بها دولياً لمدة ثلاث سنوات - سيطرة فعلية على معظم «اليمن الجنوبي» السابق، وهي دولة مستقلة قبل عام 1990. كما يقرّب المجموعة خطوة واحدة من هدفها المتمثل في الاستقلال.

من بعيد، قد يبدو هذا شأناً داخلياً بحتاً، لكنه ليس كذلك. تنظر السعودية إلى الحدود الممتدة على مسافة 425 ميلاً والروابط الثقافية العميقة التي تشترك فيها مع حضرموت باعتبارها عناصر مهمة في أمنها القومي، وتنظر عُمان إلى المهرة بطريقة مماثلة. تطالب الرياض الآن بانسحاب القوات المدعومة من الإمارات، لكن «المجلس الانتقالي الجنوبي» يرفض الامتثال. يهدد هذا المأزق بقلب الهدنة الهشة التي استمرت ثلاث سنوات ونصف في اليمن، وتجديد حرب لعبت مراراً لصالح الحوثيين المدعومين من إيران. كما يمكن أن يزيد من توتر العلاقات بين حليفي الولايات المتحدة الرئيسيين السعودية والإمارات، اللتين تتصارعان بالفعل في السودان.

التطورات على الأرض

في 3 كانون الأول/ديسمبر، استولت قوات متحالفة مع «المجلس الانتقالي الجنوبي» على منشآت عسكرية ومباني حكومية ومرافق نفطية في وسط وشمال حضرموت من قوات قبلية وعسكرية يمنية متحالفة مع السعودية. في غضون أيام، سيطرت على معظم حضرموت، وانتقلت إلى المهرة، ورفعت أعلامها عند الحدود العُمانية.

فاجأت سرعة الاستيلاء معظم المراقبين، بل أثارت تكهنات بأن السعوديين والإماراتيين توصلا إلى تفاهم لتسليم ذلك الجزء بأكمله من البلاد إلى «المجلس الانتقالي الجنوبي». لم يُصدر رئيس «مجلس القيادة الرئاسي» اليمني «رشاد العليمي» أي بيانات علنية خلال الهجوم، ولم يأمر قيادة «المنطقة العسكرية الأولى» التابعة للحكومة في حضرموت بالمقاومة. في الواقع، سلّمت معظم الوحدات الحكومية معسكراتها دون قتال، بينما ذابت «قوات الدرع الوطني» المدربة سعودياً في معظمها.

عندما هدأ الغبار، أصبح من الواضح أنه لم يكن هناك صفقة بين الرياض وأبوظبي، بينما أدان «العليمي» متأخراً عملية الاستيلاء باعتبارها إجراءً أحادياً خطيراً يقوّض الحكومة الشرعية. وسط مطالب الرياض العلنية بانسحاب كامل، اعترف مسؤولون إماراتيون بشكل خاص بالحاجة إلى خفض التصعيد، وأرسلت الدولتان وفداً مشتركاً إلى العاصمة المؤقتة للحكومة اليمنية في عدن سعياً لإيجاد حل.

على الأرض، مع ذلك، تستمر التوترات في الارتفاع. حشد السعوديون قوات من «قوات الدرع الوطني» و«قوات الطوارئ اليمنية» على طول الحدود الشمالية، وأمّنوا عقدتين رئيسيتين: معبر «الوديعة» الحدودي وتقاطع «العبر» جنوباً، وكلاهما حاسم لإمداد جبهة «مأرب» الحيوية ضد قوات الحوثي في الغرب. أفادت صحيفة «الغارديان» أن الرياض هددت حتى بشن غارات جوية على مواقع «المجلس الانتقالي الجنوبي». كما أجلت المملكة قواتها العسكرية المتبقية من عدن، في إشارة إلى جهد لعزل «المجلس الانتقالي الجنوبي». («العليمي» وبعض زملائه في «مجلس القيادة الرئاسي» موجودون بالفعل في الرياض؛ الأعضاء الجنوبيون فقط ما زالوا يعملون من عدن).

رداً على ذلك، لم يسعَ «المجلس الانتقالي الجنوبي» فقط لتوطيد السيطرة على حضرموت، بل أطلق أيضاً حملة جديدة في محافظة أبين المجاورة كجزء من مزاعمه «لمكافحة التهديدات المتطرفة» (انظر القسم التالي) و«تعزيز الأمن والاستقرار في المناطق الجنوبية». في 21 كانون الأول/ديسمبر، أعلنت عدة وزارات وهيئات حكومية في عدن دعمها لتوسع «المجلس الانتقالي الجنوبي» و«تطلعات شعب الجنوب".

لماذا الآن؟

بأثر رجعي، لا ينبغي أن تكون أي من هذه التطورات مفاجئة للغاية لأنها متجذرة بوضوح في ديناميكيات محلية طويلة الأمد. سابقاً، كانت السيطرة على حضرموت مقسمة بين قوات «المجلس الانتقالي الجنوبي» على طول الساحل والقوات المتحالفة مع السعودية في الوادي (المناطق الصحراوية الداخلية). على الرغم من أن هذا الانقسام الجغرافي له جذور تاريخية، فقد حافظت المنطقة أيضاً على هوية حضرمية شاملة قوية تدعم الحكم الذاتي المحلي لمجتمعات الساحل والوادي بشكل جماعي - إما ضمن يمن موحد أو كجزء من دولة منفصلة.

حضرموت ليست معقلاً تقليدياً لـ«المجلس الانتقالي الجنوبي»، لكن قادة المجموعة ينظرون إلى موارد النفط في المحافظة باعتبارها ضرورية لدولة منفصلة قابلة للحياة. تفضل الرياض يمناً موحداً، مع ذلك، والعديد من الحضارمة يعارضون «المجلس الانتقالي الجنوبي» خوفاً من أن يقوّض هدفهم في الحكم الذاتي ويُحيي السياسات القمعية لليمن الجنوبي السابق.

التوتر بين هذه الأهداف المتنافسة كان يتزايد خلال العام الماضي. ألقت السعودية بثقلها وراء شخصيات قبلية مثل «عمرو بن حبريش»، الذي سيطر على حقول نفط رئيسية في كانون الثاني/يناير، بينما استعد «المجلس الانتقالي الجنوبي» للمواجهة. بعد الهجوم الأخير بوقت قصير، أخبر ممثلو «المجلس الانتقالي الجنوبي» الكاتب أنهم شعروا بالضغط من مزيج من التعبئة العسكرية المتحالفة مع السعودية في حضرموت وتراجع شعبيتهم كجزء من حكومة لم تتمكن من تقديم الخدمات أو تخفيف الفقر. لمواجهة هذه الضغوط وحماية مشروع استقلالهم طويل الأجل، تصرفوا بشكل وقائي. قد يعكس التوقيت أيضاً الترقب الواسع لتجدد محادثات السلام السعودية-الحوثية، التي حققت تقدماً كبيراً قبل أن تنقلب بسبب حرب غزة. على وجه الخصوص، قد يكون «المجلس الانتقالي الجنوبي» سعى للاستيلاء على نفوذ فيما يتعلق برغبة الحوثيين المعروفة في الحصول على حصة من نفط اليمن، الذي يقع معظمه في حضرموت. علاوة على ذلك، تكشف الهجوم على خلفية من الاحتكاك السعودي-الإماراتي المتزايد حول مختلف قضايا السياسة الخارجية - بما في ذلك مناقشات المملكة الأخيرة مع إدارة «ترامب» حول إنهاء الحرب في السودان، حيث واجهت الإمارات تدقيقاً دولياً متزايداً.

عامل آخر ملحوظ هو دفع الإدارة الأخير لتصنيف فروع معينة من حركة «الإخوان المسلمين» العالمية كمنظمات إرهابية أجنبية. تعارض الإمارات و«المجلس الانتقالي الجنوبي» بشدة نفوذ «الإخوان» في اليمن، بما في ذلك داخل أجزاء من الحكومة اليمنية المدعومة سعودياً. (يحتوي «حزب الإصلاح» على نسخة اليمن من «الإخوان المسلمين» وهو أيضاً جزء من الحكومة المعترف بها دولياً. معاقله في «مأرب» و«تعز»، وبدرجة أقل، شمال حضرموت). على الرغم من أن إعلانات التصنيف الأمريكية لم تكن محفزاً، إلا أنها وفرت سياقاً متساهلاً لـ«المجلس الانتقالي الجنوبي» لتأطير هجومه كحملة ضرورية ضد «الإخوان»، وكذلك على نفوذ «القاعدة» في حضرموت. وفقاً لممثلي «المجلس الانتقالي الجنوبي»، تلعب كلتا المجموعتين دوراً في تسهيل تهريب أسلحة الحوثي من عُمان - وهو أمر سينكره «الإصلاح». من خلال إعلانه عن نيته مواجهتها، يسعى «المجلس الانتقالي الجنوبي» إلى الترويج لنفسه بنشاط لواشنطن - وإسرائيل - كحليف في الحرب ضد كل من الحوثيين و«الإخوان".

المخاطر والتوصيات

فتح استيلاء «المجلس الانتقالي الجنوبي» صندوق «باندورا» من الاحتمالات، معظمها يشير نحو تجدد الصراع. إذا فشلت السعودية والإمارات في احتواء التوترات، فمن المرجح أن تحدث معارك بين فصائل الحكومة اليمنية، بما في ذلك في «وادي حضرموت». ورغم أن الرياض تحركت ببطء في البداية، وتعتمد على شبكة أقل تنظيماً من الجماعات المسلحة، فإن عمق مواردها المالية واتساع علاقاتها القبلية والسياسية يضعان المملكة في موقع يسمح لها بالاستفادة من المعارضة المحلية للمجلس الانتقالي الجنوبي. يمكن للمرء أن يرى ديناميكية مماثلة تحدث في المهرة إذا اختارت عُمان التدخل.

في نهاية المطاف، من شأن أي قتال من هذا النوع أن يصب في مصلحة الحوثيين. ومع انشغال القوات الحكومية وتشتت انتباهها، قد تقدم الجماعة على اختبار وضعها الميداني المتقدم في شمال شرق محافظة مأرب، بما في ذلك مناطق حقول النفط، و/أوعلى طول ساحل البحر الأحمر، حيث تحتفظ «قوات المقاومة الوطنية» المتحالفة مع الإمارات بموطئ قدم. وستمنح أي مكاسب إقليمية إضافية الحوثيين موارد وقدرات أكبر لخوض مواجهات مستقبلية مع الولايات المتحدة وشركائها في الخليج وإسرائيل. كما أن تفاقم عدم الاستقرار في حضرموت سيوفر مساحة لنشاط «القاعدة» وجماعات متطرفة أخرى، بما يوسّع نطاق التهديدات داخل اليمن وخارجه.

خطر آخر هو أن يقرر «المجلس الانتقالي الجنوبي» بسرعة إعلان الاستقلال، مما قد يحفز الحوثيين والقوات الشمالية الأخرى على إعادة التنظيم ضد المجموعة. حتى الآن، يبدو أن قادة «المجلس الانتقالي الجنوبي» يدركون أن مثل هذا الإعلان سيواجه عزلة دولية، لذا أطّروا وحدّدوا بياناتهم وأفعالهم وفقاً لذلك. ومع ذلك، إذا حاولت الرياض والحكومة اليمنية عزل المجموعة وتركها دون مخارج أخرى، فقد تقرر المجازفة.

باختصار، حلفاء الولايات المتحدة على مسار تصادمي في اليمن - لكن هذه النتيجة ليست حتمية. يمكن للمشاركة الأمريكية عالية المستوى والمستدامة وفي الوقت المناسب أن تساعد في تجنب الجروح المُلحقة بالذات. تحقيقاً لهذه الغاية، يجب على إدارة «ترامب» اتباع نهج ذي شقين، يجمع بشكل عاجل حلفاء الخليج معاً لخفض تصعيد الأزمة الحالية مع وضع الأساس لصفقات أوسع على المدى الطويل:

البحث عن حل وسط في حضرموت يعالج المخاوف الأمنية الأساسية للسعودية مع الاعتراف بديناميكيات القوة الجديدة على الأرض. قد يتضمن أحد الخيارات انسحاب قوات «المجلس الانتقالي الجنوبي» جزئياً وسيطرة القوات الحضرمية المحلية على الوادي. قد يكون تسليمها إلى عناصر حضرمية في «قوات الدرع الوطني» المدعومة سعودياً - والتي لها جذور محلية ومختلطة سياسياً - خياراً. سيمكن مثل هذا النهج «المجلس الانتقالي الجنوبي» من المطالبة بالفضل في تأمين المنطقة وإزالة «قيادة المنطقة العسكرية الأولى» (التي ينظر إليها العديد من الحضارمة بحق أو بدون حق على أنها قوة «شمالية» فاسدة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بـ«الإصلاح»)، مع تزويد الرياض بضمان أن حلفاءها اليمنيين الموثوق بهم يؤمنون الحدود.

معالجة التحدي الأكبر المتمثل في الجمع بين شركاء الولايات المتحدة في الخليج على نهج مشترك تجاه اليمن. في اتصاله في 17 كانون الأول/ديسمبر مع وزير الخارجية الإماراتي «عبدالله بن زايد»، ساعد وزير الخارجية «ماركو روبيو» الوضع من خلال حث على "الاستقرار" في الحرب ضد الحوثيين. ومع ذلك، فإن وضع السعودية والإمارات على نفس الصفحة سيتطلب على الأرجح تدخلاً مباشراً من الرئيس «ترامب»، الذي يتمتع بموقع فريد لتسهيل مثل هذا التقدم نظراً لعلاقاته الوثيقة مع قادة كلتا الدولتين. من جانبه، صرح رئيس «المجلس الانتقالي الجنوبي» «عيدروس الزُبيدي» علناً أن قواته على استعداد لدعم قوات أخرى ضد الحوثيين، على الرغم من أنه سيحتاج على الأرجح إلى ضمانات للحكم الذاتي الجنوبي أو طريق نحو الاستقلال في المقابل.

في جميع الأحوال، فإن استكشاف حلول وسط تُوائم شركاء الخليج واليمن يستحق الجهد. من الناحية المثالية، يمكن للولايات المتحدة توحيد مختلف الضغوط التي يتعين على هؤلاء الشركاء تقديمها ضد الحوثيين مع اختبار استعدادهم في الوقت ذاته لقبول تسوية سياسية وطنية دائمة - أي صفقة تؤمن منطقة البحر الأحمر، وتُطمئن جيران اليمن، وتُلبّي المطالب الداخلية بالتوازن السياسي والاستقلال الجنوبي. مع المزيج الصحيح من الضغط والمشاركة الأمريكية، يمكن أن تكون الأحداث في حضرموت بمثابة نداء استيقاظ طال انتظاره لاحتواء طموحات الحوثي، وإنهاء حرب البلاد الطويلة، والحد من آثارها الإقليمية المزعزعة للاستقرار.

http://washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/althwwl-alzlzaly-fy-alymn-tda-yat-ttjawz-alhdwd-alwtnyt

اليمن: الحرب الأهلية تتجه نحو منعطف خطير جديد

JACOBIN

هيلين لاكنر

استولت جماعة انفصالية مدعومة من دولة الإمارات العربية المتحدة على السلطة في اثنتين من أكبر محافظات اليمن، في إطار صراع نفوذ متصاعد بين النخب السعودية والإماراتية، بينما يظل شعبا اليمن والسودان يدفعان ثمن هذه المنافسة.

وقد سيطرت قوات المجلس الانتقالي الجنوبي (STC) على محافظتي حضرموت والمهرة شرقي اليمن، ما أثار استياء كل من السعودية وسلطنة عُمان. وتدعم السعودية الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا (IRG)، التي كانت قد فقدت بالفعل السيطرة على العاصمة صنعاء وعلى مساحات واسعة من الأراضي لصالح الإدارة المنافسة التي شكلتها جماعة أنصار الله، ما أدى إلى زيادة الفوضى والاضطراب في صفوف الحكومة الرسمية.

قدّمت دولة الإمارات العربية المتحدة، المشاركة في التحالف العسكري بقيادة السعودية ضد أنصار الله، دعمها للمجلس الانتقالي الجنوبي. في المقابل، سحبت السعودية قواتها العسكرية إلى المناطق الحدودية، فيما لم تظهر الجهود الدبلوماسية الرامية إلى حل هذا التحدي لسلطة الحكومة المعترف بها دوليًا أي مؤشرات واضحة على النجاح حتى الآن.

وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، كانت حضرموت محور صراع مستمر بين المجلس الانتقالي الجنوبي والانفصالي وبين العناصر الوحدوية داخل الحكومة المعترف بها دوليًا؛ إذ كان الأول يسيطر على الساحل، بينما احتفظ الثاني بقاعدته في الداخل. وقد أدت سيطرة المجلس الانتقالي على معظم حضرموت، إضافةً إلى المهرة، إلى إحداث فوضى وعدم استقرار في الجزء الوحيد من اليمن الذي ظل مستقرًا نسبيًا منذ بداية الصراع عام 2015.

ولفهم أهمية هذا الحدث وتداعياته المحتملة، يجب أخذ التاريخ الخاص بالمنطقة والسياق الدولي الأوسع في الاعتبار، وخصوصًا تصاعد التنافس بين الإمارات العربية المتحدة والسعودية، وتأثيره على استقرار اليمن والمنطقة ككل.

حضرموت

غالبًا ما تُوصف حضرموت بأنها أكبر محافظات اليمن من حيث المساحة، في إشارة إلى امتدادها الجغرافي، غير أن عدد سكانها محدود نسبيًا، إذ يبلغ نحو 2.5 مليون نسمة من إجمالي يقارب 35 مليونًا في اليمن. ومع ذلك، اكتسبت حضرموت أهمية اقتصادية كبيرة خلال العقود الأخيرة بفضل إنتاج النفط وإمكانات تصديره، ما جعلها حجر زاوية في الميزانية الوطنية للدولة.

وقد استولت قوات المجلس الانتقالي الجنوبي على محافظتي حضرموت والمهرة شرقي اليمن، ما زاد من تعقيد المشهد السياسي في المنطقة. وينبع اهتمام السعودية طويل الأمد بالمنطقة من حدود مشتركة طويلة، ومن علاقة تاريخية تربطها ببعض أغنى العائلات التجارية السعودية، والتي تأسست أصلاً نتيجة هجرة حضرمية إلى المملكة قبل نحو قرن من الزمن. وقد استفادت حضرموت من استثمارات سعودية كبيرة في البنية التحتية والسياحة والصناعة، بما في ذلك قطاع الصيد البحري، فضلًا عن تسهيلات أكبر لهجرة العمالة إلى المملكة.

وتتمتع حضرموت أيضًا بإمكانات سياحية وثقافية لافتة، بفضل تضاريسها الفريدة وعمارتها الطينية المميزة (اللبِن). وخلال الحقبة الاستعمارية، كانت المدن الداخلية الثلاث الرئيسة — شبام، وسيئون، وتريم — تُعرف بـ«نيويورك»، و«باريس»، و«روما» على التوالي، حيث لعبت تريم دورًا مهمًا في التصوف العالمي، مع استقطاب أبرز مؤسساتها التعليمية مثل «دار المصطفى» طلابًا دوليين، معظمهم من جنوب شرق آسيا.

وخلال الفترة الاستعمارية البريطانية، كانت سلطنة الكثيري في الداخل وسلطنة القعيطي على الساحل محميتين بريطانيتين، ولم تنضما إلى اتحاد الجنوب العربي الذي أنشأته بريطانيا عام 1962، كما لم يكن لهما دور يُذكر في الكفاح من أجل الاستقلال. وقد سيطرت الجبهة القومية للتحرير على عاصمة حضرموت، المكلا، في يونيو/حزيران 1967، ما ضمن إدراج المنطقة ضمن الدولة المستقلة التي تشكلت في 30 نوفمبر/تشرين الثاني 1967، والتي ألغت جميع الكيانات السابقة بما في ذلك السلطنتان.

وقد هيمنت فصائل من منطقة صغيرة شمال عدن على قيادة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (PDRY)، وخلال 23 عامًا من عمرها شهدت الجمهورية صراعات داخلية دامية في أعوام 1969 و1978 و1986. ومع ذلك، حرص القادة على إشغال الحضارم في مناصب سياسية عليا، وتجنب الانخراط في الصراعات الداخلية.

ولفهم الولاءات والانقسامات الراهنة في حضرموت، يظل تاريخ مرحلتي جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية اليمنية الموحدة ذا صلة مباشرة. فقد أدت سياسات الجمهورية الاشتراكية وعداؤها للنخب الموروثة إلى انقسامات اجتماعية شديدة في حضرموت. وفي أوائل سبعينيات القرن الماضي، هاجر العديد من أفراد الفئات المتميزة إلى السعودية، وغادر السادة، وزعماء القبائل والتجار، بعد أممّت الدولة الأراضي ومنحتها بحق الانتفاع لمزارعين من الطبقات الأدنى تقليديًا.

وتتسم الانقسامات الاجتماعية بين ملاك الأراضي السابقين ومن حصلوا عليها خلال هذه الفترة، بسمات موروثة شبيهة بالتراتبية الطبقية. وعندما توحد شطرا اليمن عام 1990، عاد أفراد النخب السابقة، وعبر سياسات الرئيس علي عبد الله صالح، أعادوا ترسيخ امتيازاتهم واستعادة السيطرة على أراضيهم. ومع تراجع الحزب الاشتراكي بعد حرب 1994، تحول ولاء كثير من أبناء الفئات الأدنى إلى حزب الإصلاح الإسلامي، الذي يدعو إلى المساواة بين جميع الناس، ما أضاف بعدًا جديدًا للمعادلات الاجتماعية والسياسية في حضرموت.

الانفصالية الجنوبية

لم تكن حضرموت جبهة عسكرية في الصراع بين الحكومة المعترف بها دوليًا والحوثيين في الحرب التي اندلعت عام 2015. كما أن الصوفيين السنّة في حضرموت يقاومون الخطاب الأيديولوجي للحوثيين. غير أن صعود النزعة الانفصالية الجنوبية منذ عام 2017، بالتزامن مع تفكك التحالف السعودي-الإماراتي، بدأ يفرض ضغوطًا متزايدة على المنطقة.

وبعد سيطرة الانفصاليين على محافظة شبوة — وهي المحافظة الأخرى التي تمتلك احتياطيات نفطية — عام 2022، ركزوا اهتمامهم على حضرموت وداخلها المنتج للنفط. ومنذ ذلك الحين، انقسمت المحافظة بين قوتين عسكريتين رئيسيتين: المجلس الانتقالي الجنوبي، وقوات «النخبة الحضرمية» على الساحل. وقد أُنشئت الأخيرة في الأصل لمحاربة فرع تنظيم القاعدة في المكلا، بمشاركة مباشرة وكثيفة من الإمارات، بل ومن الولايات المتحدة أيضًا. أما في الداخل، فكانت عناصر الحكومة المعترف بها دوليًا الداعمة لوحدة اليمن هي المسيطرة، بمساندة دعم سياسي سعودي، وكذلك دعم المجتمعات ذات المكانة الأدنى المتحالفة مع حزب الإصلاح.

وخلال العام الماضي، نهضت قوات قبلية حضرمية بقيادة عمرو بن حبريش في مواجهة الخطاب المتزايد حدّةً من قبل الإمارات/المجلس الانتقالي. واستخدمت هذه القوات سيطرتها على حقول النفط كورقة ضغط، ما ساهم في تفاقم انقطاعات الكهرباء الحادة في عدن ومناطق أخرى. وحلّ استخدام القوة محل الخطاب السياسي، ما ترك المحافظ السابق والحكومة المركزية عاجزين عن التعامل مع الوضع.

وشهد مجلس القيادة الرئاسي — الذراع التنفيذية للحكومة المعترف بها دوليًا — صراعًا داخليًا بين العناصر الوحدوية المدعومة من السعودية وبين الانفصاليين المدعومين من الإمارات وآخرين. ولم تُستشر الكتلة السكانية الحضرمية في خضم هذه النزاعات: ولو حدث ذلك، لكانت ستختار إما الاستقلال الكامل، أو ارتباطًا فضفاضًا بالجهة الحاكمة المهيمنة في اليمن، سواء في عدن أو صنعاء.

وفي محافظة المهرة الشرقية النائية، على الحدود مع سلطنة عُمان، كان استيلاء المجلس الانتقالي أسهل. لكن السكان، وهم أقل عددًا وأكثر تشتتًا من سكان حضرموت، لا يدعمون الانفصاليين، بحكم ارتباطهم الوثيق بعُمان والسعودية. وقد هددت عُمان بإغلاق الحدود ما لم تُزال الراية الانفصالية، كما عبّر وجهاء محليون عن تضامنهم مع «الشماليين» الذين يسيء المجلس الانتقالي معاملتهم ويقوم بطردهم.

أسباب الصراع

لماذا انفجرت الأزمة إلى صراع مسلح الآن؟ لا شك أن التوترات كانت تتصاعد خلال الأشهر الأخيرة. ومع ذلك، لم تبلغ الأوضاع مستوى الصراع المفتوح خلال السنوات الثلاث الماضية لسببين رئيسيين.

أولًا، لم يكن الحضارم — ولا يزالون — ميّالين إلى الاقتتال فيما بينهم لصالح أطراف أخرى، سواء كانت خارجية أو يمنية. ويتجلى ذلك في أن قوات المجلس الانتقالي المشاركة في هذا الهجوم جاءت من محافظات جنوبية غربية أخرى. ثانيًا، تمكن الداعمان الرئيسيان للفصائل المتنافسة داخل الحكومة المعترف بها دوليًا، أي السعودية والإمارات، حتى وقت قريب، من احتواء تفاقم تنافسهما وتجنب المواجهة العسكرية. غير أن ذلك تغيّر خلال الأشهر الأخيرة.

فبعد تعيينه هذا العام، بدأ رئيس الوزراء الجديد للحكومة المعترف بها دوليًا، سالم صالح بن بريك، فرض السيطرة على المؤسسات المالية، وتحسين سعر الصرف على حساب بعض المنتفعين داخل المجلس الانتقالي. كما بات المجلس الانتقالي يُحمَّل على نحو متزايد مسؤولية انقطاعات الكهرباء وتدهور ظروف المعيشة في المناطق الريفية والحضرية. وعلى الأرض، كانت «قوات حماية حضرموت» القبلية التي تشكلت حديثًا بدعم سعودي تزداد قوة، وربما كانت ستصبح قريبًا قادرة على مقاومة هجوم المجلس الانتقالي.

ومنذ عام 2017، كان التنافس السعودي–الإماراتي يعد الأوضح في اليمن، لكنه ظهر في ساحات أخرى أيضًا. وعلى الصعيد الداخلي، تتنافس استراتيجية محمد بن سلمان (MBS) لبناء اقتصاد ما بعد النفط مباشرة مع الإمارات على جذب الاستثمارات الدولية — ولا سيما الأميركية — في مجالات التكنولوجيا المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي. ويسعى البلدان إلى اعتراف دولي بهما كقوتين متوسطتين ذوات تأثير عالمي. ويرغبان كذلك في التوسط في الحرب الروسية–الأوكرانية، كما تتضارب مصالحهما في البحر الأحمر والسودان.

وخلال زيارته الأخيرة لواشنطن، طلب محمد بن سلمان من دونالد ترامب التدخل في السودان، في خطوة مثّلت تحديًا مباشرًا لدعم الإمارات لقوات الدعم السريع (RSF)، وسلطت الضوء على جرائم الحرب المنسوبة إليها، ولا سيما في دارفور. وقد اتهمت الولايات المتحدة، في يناير/كانون الثاني 2025، الميليشيا المدعومة من الإمارات بارتكاب إبادة جماعية.

وربما أسهمت مناشدة محمد بن سلمان لترامب في دفع الإمارات إلى اتخاذ قرار بتفجير أزمة حضرموت إلى ذروتها. فقد دعمت الإمارات بنشاط هجوم المجلس الانتقالي، ما ضمن تحقيق نصر عسكري سريع.

السيناريوهات

خلال الأسبوع الماضي، حاول وفد سعودي-إماراتي مشترك التوصل إلى حل. وتدعو السعودية إلى انسحاب قوات المجلس الانتقالي من داخل حضرموت واستبدالها بقوات «درع الوطن»، وهي وحدة أُنشئت بدعم سعودي عام 2023 وتخضع مباشرة لسيطرة رئيس الحكومة المعترف بها دوليًا.

ومن غير المرجح أن يكون الممثل الإماراتي في هذا الوفد قد قدّم أكثر من دعم كلامي لمحاولة الوساطة. وقد حشد السعوديون قوات على جانبهم من الحدود، فيما تتمركز القوات اليمنية الموالية للحكومة المعترف بها دوليًا على الجانب اليمني.

ومن المرجح أن يؤجل المجلس الانتقالي، بعدما عبّأ أنصاره للمطالبة بالاستقلال، أي إعلان رسمي لإقامة دولة. فهو يأمل مواصلة الاستفادة من مساعدات الأمم المتحدة والمساعدات الدولية الثنائية، وتجنب العزلة الدولية الكاملة. وفي محاولة لكسب موافقة الولايات المتحدة وتأكيد اصطفافه مع الإمارات، أعلن المجلس الانتقالي أنه سيعترف بإسرائيل وينضم إلى «اتفاقيات أبراهام»، وهي خطوة يُستبعد أن تحسن سمعته لدى اليمنيين ذوي الميول المؤيدة بقوة لفلسطين.

وبغض النظر عن النتيجة النهائية لهذا الصراع، فإن المواجهة العسكرية القصيرة في الأسبوع الأول من ديسمبر/كانون الأول ستترك جروحًا عميقة. فعلى المستوى المحلي، تبدو الادعاءات غير المعقولة التي أطلقها عمرو البيض، أحد قيادات المجلس الانتقالي، متهمًا الحضارم بأنهم «إرهابيون» و«أنصار للحوثيين»، ادعاءات لا تصمد أمام أي قدر من المصداقية. كما أن اللغة المسيئة على وسائل التواصل الاجتماعي الصادرة عن بعض جنود المجلس الانتقالي ستدفع الحضارم إلى النظر إلى ما جرى بوصفه غزوًا معاديًا، وستؤجج كراهية طويلة الأمد لجماعة طالما ازدراها الحضارم.

وبذلك، يجد الحضارم أنفسهم اليوم في حالة تيه، فيما يخضع موطنهم لسيطرة قوة يرونها احتلالًا. وتسيء قوات المجلس الانتقالي معاملة من تصفهم بـ«الشماليين» وتقوم بطردهم، في حين يرى الحضارم أفراد المجلس الانتقالي غرباء لا يقلون عن أي «شمالي»، بل ربما أكثر. وحتى الآن، ترفض قوات المجلس الانتقالي الانسحاب من المواقع التي سيطرت عليها في المهرة وداخل حضرموت.

وقد عقد رشاد العليمي، رئيس الحكومة المعترف بها دوليًا، اجتماعات في الرياض مع سفراء معظم الدول الكبرى المنخرطة في الملف اليمني، وقد دعوا جميعًا إلى العودة للاستقرار ودعم وحدة أراضي اليمن. ومن المرجح أن يُسحب الدعم المالي السعودي، الذي كان المصدر الرئيسي لدخل الحكومة المعترف بها دوليًا (بما في ذلك مكوناتها الانفصالية)، الأمر الذي قد يدفع قيمة العملة الوطنية إلى انهيار حاد.

وفي 17 ديسمبر/كانون الأول، التقى العليمي بوزير الدفاع السعودي خالد بن سلمان. وقد طلبت السعودية الآن مساعدة الولايات المتحدة لحل المشكلة، في ما يُعد إقرارًا فعليًا بأن القضية باتت صراعًا بين السعودية والإمارات. وبالنظر إلى الموقف المؤيد لإسرائيل الذي تتبناه الإمارات، وإلى محاولات السعودية السابقة التفاوض على سلام مع حركة الحوثيين، قد تجد الولايات المتحدة نفسها منحازة إلى الجانب الإماراتي في هذا الصراع. وهذا من شأنه أن يرسخ أرضية للتنافس المتزايد بين الدولتين، وأن يشجع السعودية على البحث عن داعمين في أماكن أخرى.

وفي هذه الأثناء، أصدر الأمين العام للأمم المتحدة بيانًا ضعيفًا على نحو لافت، دعا فيه جميع الأطراف إلى «ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، وخفض التصعيد، وحل الخلافات عبر الحوار». أما ادعاء المجلس الانتقالي أنه أعاد الأمن إلى المنطقة، فهو نقيض الحقيقة تمامًا. ففي الواقع، أدخل الحرب وعدم الاستقرار إلى الأجزاء الوحيدة من اليمن التي كانت قد نجت سابقًا من الصراع المفتوح. وفي مفارقة أخيرة، يرفع المجلس الانتقالي علم جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الاشتراكية، بينما يرفض في الوقت نفسه أي شكل من أشكال الاشتراكية.

/https://jacobin.com/2025/12/yemen-civil-war-saudi-uae-stc-houthis

التحول في موازين القوة بجنوب اليمن:

الحوثيون والتنافس الإماراتي–السعودي

RUSI

د. بورجو أوزتشليك، براء شيبان، علاء الزعبي

في حين أن سيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي على معظم الشريط الساحلي الجنوبي لليمن قد تُقيِّد القدرة العملياتية للحوثيين على توسيع هجماتهم باتجاه خليج عدن، فإن المكاسب المتحققة من هذا التحرك قد تفوق كلفته الاستراتيجية.

ففي 2 ديسمبر/كانون الأول 2025، شنّ المجلس الانتقالي الجنوبي (STC)، المدعوم من دولة الإمارات العربية المتحدة، هجومًا عسكريًا خاطفًا في جنوب اليمن، تمكن خلاله من السيطرة على مديريات رئيسية في محافظة حضرموت، أغنى محافظات البلاد من حيث الموارد، كما عزّز نفوذه في مدينة عدن، مقر الحكومة المعترف بها دوليًا، وعلى امتدادات واسعة من الساحل الجنوبي.

ويمثل هذا التطور أهم تغيير ميداني في خريطة السيطرة منذ الهدنة التي رعتها الأمم المتحدة عام 2022، إذ لا يعيد فقط تشكيل ميزان القوى داخل اليمن، بل يؤثر أيضًا في البنية الأمنية الأوسع للبحر الأحمر وخليج عدن. وتنظر الإمارات إلى جنوب اليمن باعتباره مجال نفوذ استراتيجي، بحكم موارده الطبيعية وقربه من مضيق باب المندب وخطوط الملاحة الدولية الحيوية، ما يمنحها موقعًا متقدمًا لتعزيز دورها كفاعل رئيسي في أمن الملاحة البحرية الإقليمية والدولية.

غير أن هذا التوسع السريع للمجلس الانتقالي ينطوي على مخاطر استراتيجية كبيرة، في مقدمتها ترسيخ سيطرة الحوثيين (أنصار الله) على شمال غرب اليمن، وتفاقم تهميش الحكومة المعترف بها دوليًا. كما أدى هذا التحرك إلى احتكاكات مباشرة مع القوات الحكومية المدعومة من السعودية، وزاد من تعقيد وقف إطلاق النار الهش الذي ترعاه الأمم المتحدة مع الحوثيين، فضلًا عن إرباك مسار جهود السلام الأوسع في البلاد. وإذا ما استقرّت هذه الدينامية على حالها، فإنها قد تُفضي عمليًا إلى تكريس الانقسام بحكم الأمر الواقع بين شمال اليمن وجنوبه، بما يقوّض وحدة الدولة التي تحققت عام 1990.

وأدخل الهجوم قوات المجلس الانتقالي في مواجهة مباشرة مع الحكومة المعترف بها دوليًا والمدعومة من السعودية، ممثلة بمجلس القيادة الرئاسي (PLC)، ومع حلفائها، ومن بينهم حلف قبائل حضرموت بقيادة الشيخ عمرو بن حبريش. وفي أواخر نوفمبر/تشرين الثاني، دفع بن حبريش بمقاتلين إلى منشآت شركة «بترو مسيلة»، أكبر شركة نفط في اليمن، ما أدى إلى توقف الإنتاج. وأفادت مصادر في «بترو مسيلة» أُجريت معها مقابلات لأغراض هذا المقال بأن اللجنة السعودية حثّت الشركة على استئناف الإنتاج لضمان قدرة الحكومة اليمنية على مواصلة الوفاء بالتزاماتها تجاه القطاع العام.

وقد تأسس المجلس الانتقالي الجنوبي عام 2017 ويتكون من تحالف فصائل مسلحة جنوبية وجماعات قبلية متحالفة. وهو رسميًا جزء من الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا، لكنه يقدم نفسه كذلك بوصفه ممثلًا لحركة وطنية جنوبية. ويتلقى إلى حد كبير التدريب والتسليح والتمويل من دولة الإمارات العربية المتحدة، ويستند إلى دعم وحدات شبه عسكرية ترعاها الإمارات مثل قوات الحزام الأمني، وألوية العمالقة، وقوات النخبة الحضرمية.

ويقول المجلس الانتقالي إن عمليته التي أسماها «المستقبل الواعد» تهدف إلى «تعطيل وتفكيك» شبكات التهريب التي ترسخت في حضرموت، «وتفيد ميليشيات الحوثي الإرهابية وتحولها إلى بؤر ساخنة لأنشطة التنظيمات المتطرفة مثل داعش والقاعدة... وبناءً على هذه الحقيقة، نعلن بشكل لا لبس فيه أن الجنوب لن يكون أبدًا ممرًا لتهديد الأمن الإقليمي، ولا ملاذًا للإرهاب، ولا شريانًا لوجستيًا لميليشيات الحوثي الإرهابية».

ورغم دخول السعودية والإمارات حرب اليمن كشريكتين في التحالف، فإن أهدافهما الاستراتيجية تباعدت بصورة كبيرة.

غير أن انهيار سلطة الحكومة اليمنية في الشرق والجنوب — أي في المناطق الواقعة خارج سيطرة الحوثيين — يخلق فراغًا استراتيجيًا ينسف أهداف الاستقرار. ومع عجز مجلس القيادة الرئاسي بشكل متزايد عن ترسيخ الحكم والحفاظ على الأمن وتقديم الخدمات العامة، تتآكل شرعيته. وهذا يعني أن الحوثيين يواجهون قيودًا أقل في تعزيز معاقلهم الساحلية الغربية وقدراتهم المزعزعة في ممرات الملاحة بالبحر الأحمر. كما أن التشظي داخل التحالف الذي تقوده السعودية، والذي تفاقم الآن بسبب سيطرة المجلس الانتقالي، يرسخ تفوق الحوثيين في الشمال الغربي ويرفع المخاطر على أمن الملاحة البحرية.

التنافس السعودي–الإماراتي وتباين الأهداف في اليمن

على الرغم من أن السعودية والإمارات دخلتا حرب اليمن كشريكتين في التحالف، فإن أهدافهما الاستراتيجية تباعدت بدرجة كبيرة. فمنذ انضمامها إلى التحالف الذي تقوده السعودية، نظرت الإمارات إلى الحكومة اليمنية، ولا سيما مكوناتها المرتبطة بحزب الإصلاح (المحسوب على جماعة الإخوان المسلمين)، بوصفها تهديدًا أيديولوجيًا وأمنيًا. ونتيجة لذلك، عملت أبوظبي بصورة منهجية على عرقلة جهود توطيد سلطة الحكومة اليمنية، وبدلًا من ذلك عززت فاعلين مسلحين محليين للحد من نفوذ الإصلاح. وقد تُوّج هذا النهج عام 2017 بتأسيس المجلس الانتقالي الجنوبي.

في المقابل، سعت السعودية إلى الحفاظ على الحكومة اليمنية والتوصل إلى تسوية تفاوضية مع الحوثيين تحمي حدودها وتمنع مزيدًا من هجمات الصواريخ أو المسيّرات على أراضيها. ويتمثل تركيز الرياض في الإبقاء على تحالف يمني يضم مجموعات متعددة بوصفه ثقلًا موازنًا لتهديد الحوثيين، الذين يواصلون التهديد بهجمات عبر الحدود ويتمتعون بسيطرة قوية على نسبة كبيرة من الشريط الحدودي اليمني–السعودي.

واليوم يواجه مجلس القيادة الرئاسي — وهو تحالف هش يضم فاعلين قبليين وسياسيين وعسكريين مناهضين للحوثيين — خطر التفكك في أعقاب سيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي على حضرموت. إذ إن قدرة الرياض على التأثير في مسار الصراع ترتكز إلى حد كبير على وجود كتلة مناهضة للحوثيين تتمتع بقدر معقول من التماسك السياسي والعسكري، غير أن هذا التماسك يتآكل تدريجيًا مع تراجع سلطة الحكومة المعترف بها دوليًا.

ومن منظور دولة الإمارات العربية المتحدة، يقدم تعزيز نفوذ المجلس الانتقالي الجنوبي أداة فعّالة لبسط التأثير عبر وكيل محلي منظم، قبيل أي تسوية سياسية وطنية محتملة قد تُبرم مستقبلًا بين المملكة العربية السعودية وجماعة الحوثيين، بما يضمن للإمارات موقعًا متقدمًا في معادلة ما بعد التسوية داخل اليمن.

مصالح الإمارات وإسرائيل في سياق جنوب اليمن

يُشكّل تأمين النفوذ البحري عبر حوض البحر الأحمر، بما يشمل جنوب اليمن والقرن الأفريقي، ركيزةً أساسية في الاستراتيجية الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة. ويتجسّد ذلك من خلال شبكة مترابطة من الموانئ التجارية، والقواعد العسكرية، والمراكز اللوجستية، والسيطرة على مواقع في الجزر، بما يعزّز قدرتها على الإشراف على بعض أهم طرق الملاحة البحرية في العالم. وفي هذا الإطار، استثمرت الإمارات في أنظمة رادار متقدمة، وتوسعة مدارج جوية، ومنشآت مراقبة في جزيرتي عبد الكوري وسمحة ضمن أرخبيل سقطرى — وهما أراضٍ يمنية تديرها سلطات متحالفة مع المجلس الانتقالي الجنوبي — إضافة إلى جزيرة ميون الواقعة في مضيق باب المندب قبالة السواحل اليمنية، ما يتيح لها نطاق مراقبة بحرية واسع وعالي الكفاءة.

ومن المنظور الإماراتي، فإن ترسيخ شريك سياسي-عسكري متحالف في جنوب اليمن من شأنه تعزيز منظومة المراقبة البحرية في نقاط ارتكاز استراتيجية تشمل عدن والمكلا والمهرة ومداخل أرخبيل سقطرى. ويعكس هذا التوجّه نمطًا متقدمًا من «أمننة الاقتصاد»، حيث تُدمج الاعتبارات الأمنية والتجارية ضمن مقاربة واحدة متكاملة لتعظيم النفوذ والاستدامة الاستراتيجية.

وقد أصبح أرخبيل سقطرى أحد الأصول البحرية الأكثر حساسية وأهمية في المنطقة. فبعد أن استخدمه الاتحاد السوفيتي تاريخيًا كنقطة متقدمة لرصد المحيط الهندي، بات اليوم يتموضع في قلب التقاء البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب. وتشير تقارير أممية متعددة وتحقيقات صحفية موثوقة إلى أن الإمارات وسّعت منذ عام 2018 حضورها الأمني في الأرخبيل، بالتعاون مع سلطات محلية متحالفة مع المجلس الانتقالي الجنوبي، عبر إنشاء ترتيبات حكم محلية، وتطوير الموانئ، وتركيب أنظمة مراقبة وإنذار مبكر متقدمة مرتبطة بمتابعة القدرات الصاروخية للحوثيين. وتتيح هذه المنشآت تتبّع حركة السفن عبر مسافات شاسعة، وتوفير بيانات حيوية لمهام مكافحة التهريب والإرهاب، فضلًا عن تعزيز قدرات الإنذار المبكر من التهديدات الصاروخية.

وثمّة بُعدٌ لم يُتناول بالقدر الكافي في المقاربة الراهنة، يتمثل في كيفية تداخل الديناميات الأمنية والسياسية في جنوب اليمن — التي تشكّلت إلى حدّ كبير بفعل الدور الإماراتي — مع أولويات إسرائيل في أمن الملاحة الإقليمية. فقد أرست «اتفاقيات أبراهام» الموقّعة عام 2020 إطارًا مؤسسيًا لتنسيق رسمي بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل، رافقته تقارير متزايدة عن توسّع الشراكات في الصناعات الدفاعية، إلى جانب تعاون في مبادرات أمن سيبراني متعددة الأطراف، من أبرزها منصة رقمية لتبادل المعلومات الاستخبارية تُعرف باسم «منصة الكرة البلورية CRYSTAL BALL ».

وفي أعقاب الحرب على غزة في 7 أكتوبر/تشرين الأول والعمليات الإسرائيلية اللاحقة في القطاع، باتت إسرائيل تنظر على نحو متزايد إلى البحر الأحمر وخليج عدن باعتبارهما امتدادًا مباشرًا لساحة مواجهتها الأوسع مع إيران. وفي هذا السياق، تُصنِّف تل أبيب القدرات الصاروخية والطائرات المسيّرة لدى جماعة الحوثيين بوصفها تهديدًا مباشرًا لأمن السفن التجارية المرتبطة بإسرائيل والمتجهة نحو ميناء إيلات وقناة السويس، فضلًا عن كونها عنصرًا محوريًا في معادلة الردع الإقليمي.

وفي إشارة إضافية إلى سعي واشنطن لإدراج اليمن ضمن هندستها الأمنية الإقليمية الأشمل، تفيد تقارير حديثة بأن الولايات المتحدة طلبت من اليمن الانضمام إلى «قوة استقرار دولية» (ISF) يُخطَّط لنشرها في قطاع غزة ضمن إطار خطة السلام التي طرحها الرئيس الأميركي دونالد ترامب، بما يعكس بوضوح تداخل الساحتين اليمنية والفلسطينية في الحسابات الاستراتيجية الدولية.

وبحسب تحليل شاركه مع الكتّاب مركز «مايند إسرائيل» (Mind Israel) ومقره تل أبيب، فإن النتيجة الأكثر إلحاحًا لتقدّم المجلس الانتقالي الجنوبي، من المنظور الإسرائيلي، تتمثل في الحدّ الجزئي من قدرة الحوثيين على الحصول على أسلحة متقدمة. إذ إن تعطيل مسارات التهريب عبر حضرموت والمهرة يفرض ضغطًا مباشرًا على الشبكات اللوجستية الإيرانية، ويقيّد تدفّق المواد اللازمة لتطوير القدرات بعيدة المدى. غير أن هذا المكسب يظل بطبيعته تكتيكيًا ومحدود الأثر؛ فقد أظهر الحوثيون مرارًا قدرة عالية على التكيّف وإعادة تشكيل سلاسل الإمداد، فيما يستمر المناخ الاستراتيجي العام في العمل لصالحهم ما دامت القوى الإقليمية المناهضة لهم تعاني الانقسام وتباين الأولويات.

وفي حين أن سيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي على معظم الشريط الساحلي الجنوبي لليمن قد تُقيِّد القدرة العملياتية للحوثيين على توسيع نطاق هجماتهم باتجاه خليج عدن، فإن هذه الفائدة، على أهميتها، قد تكون قصيرة الأجل. وعلى المدى الأوسع، يُرجَّح أن يفضي الأثر الاستراتيجي إلى تكريس مركز سياسي حوثي أكثر قوة في الشمال الغربي، في مقابل تحالف مناهض أكثر ضعفًا وتفتتًا، بما يدفع اليمن نحو مزيد من التشظي والانقسام السياسي.

التحديات التي تواجه المجلس الانتقالي الجنوبي

على الرغم من المكاسب الميدانية التي حققها، يواجه المجلس الانتقالي الجنوبي في المرحلة الراهنة حزمة معقدة من التحديات الداخلية والخارجية. فما يزال تنظيم القاعدة في جزيرة العرب (AQAP) يحتفظ بنشاط ملحوظ في مناطق نائية من محافظتي حضرموت وشبوة. ورغم تنفيذ دولة الإمارات عمليات فعّالة لمكافحة التنظيم، يرى بعض المنتقدين أن خطاب مكافحة الإرهاب استُخدم أحيانًا كغطاء سياسي لتوسيع نطاق السيطرة الميدانية على نحو أوسع من مقتضيات المواجهة الأمنية المباشرة.

وفي حال نجحت الإمارات في ترسيخ كيان جنوبي يتمتع بقدر من الاستقلال الذاتي والاستقرار المؤسسي، فمن المرجّح أن يعمد الحوثيون إلى تكثيف عملياتهم البحرية تعويضًا عن القيود المتزايدة التي ستطال مسارات التهريب البرية.

وعلى المستوى المحلي، تُدار حضرموت إلى حدّ كبير من خلال منظومة التوافقات القبلية بقدر ما تُدار عبر المؤسسات الرسمية. ومن غير المرجّح أن يقبل حلف قبائل حضرموت ووسطاء النفوذ المحليون بهيمنة طويلة الأمد للمجلس الانتقالي دون عملية تفاوض سياسية شاملة. وتمثل البنية التحتية النفطية في حضرموت فرصة استراتيجية ومصدر مخاطرة في آن واحد؛ فإحكام السيطرة على تدفقات الموارد قد يعزّز القدرة الإدارية والمالية للمجلس الانتقالي، لكنه في المقابل قد يفتح خطوط صراع جديدة مع فصائل جنوبية أخرى أو مع المملكة العربية السعودية.

وفي المحصلة، سيظل أمن الملاحة في البحر الأحمر مرتبطًا بدرجة كبيرة بقدرة المجلس الانتقالي والإمارات على تثبيت الاستقرار في المسرح الجنوبي، مقابل سيناريو بديل يتمثل في تعمّق التشظي السياسي والأمني، بما قد يفضي إلى إنتاج مخاطر بحرية جديدة وأكثر تعقيدًا.

ورغم أن المجلس الانتقالي قد يملك سيطرة فعلية على الجنوب، فإنه يفتقر إلى الاعتراف الدولي. وثمة دينامية آخذة في التشكل تتصل بالتكهنات حول تواصل المجلس الانتقالي مع إسرائيل. فقد صرّح رئيس المجلس عيدروس الزبيدي في مقابلة بتاريخ 24 سبتمبر/أيلول 2025 بأن دولة جنوب اليمن المستقلة مستقبلًا ستنظر في الانضمام إلى اتفاقيات أبراهام ما دامت «غزة وفلسطين ستستعيدان حقوقهما». وبينما تبدو رغبة المجلس في الحصول على اعتراف خارجي واضحة، فإن انفتاحه على إسرائيل قد يتحول إلى عبء كبير.

وقد يسهم تعزيز كيان جنوبي متحالف مع الإمارات في تغذية السردية الأيديولوجية للحوثيين التي تصوّر الإمارات باعتبارها متماهية مع المصالح الغربية والإسرائيلية. وإذا اقترب المجلس الانتقالي من وضع «شبه دولي»، فقد تجد إسرائيل نفسها أمام موقف حساس: فمن جهة، قد يعزز التعاون غير المباشر مع كيان جنوبي المراقبة البحرية، ويحسن الإشراف على مسارات التهريب، ويدعم أمن البحر الأحمر. ومن جهة أخرى، قد يؤدي ذلك إلى تصعيد تنافسات إقليمية، مثل التنافس بين السعودية والإمارات، وبين الحوثيين والكتلة الجنوبية، بما قد يمنح الحوثيين مبررًا متجددًا لشن هجمات على إسرائيل أو على أصول بحرية مرتبطة بها. فضلًا عن ذلك، فإن تقبل المجلس الانتقالي لإطار اتفاقيات أبراهام قد يعقّد موقف إسرائيل إذا تعارض مع تفضيلات استراتيجية أميركية أو سعودية.

الدلالات والسياسات

من المرجّح أن يكون الهدوء النسبي الحالي في وتيرة التصعيد المباشر من قبل جماعة الحوثيين مؤقتًا بطبيعته، وأن تتبدّل ذرائع التحرك لديهم تبعًا للظروف الإقليمية، سواء نتيجة تطورات الحرب في غزة أو تحولات السياسات الإسرائيلية في الضفة الغربية. وفي هذا السياق، يتعيّن على المملكة المتحدة تكثيف جهود التنسيق البحري وتبادل المعلومات الاستخبارية عبر «القوات البحرية المشتركة» (CMF) بقيادة الولايات المتحدة، ولا سيما من خلال فرقة العمل 153، المعنية بمواجهة أنماط الحرب غير النظامية المرتبطة بإيران وتعزيز التعاون البحري الأميركي–الخليجي في البحر الأحمر ومضيق باب المندب وخليج عدن.

وفي الوقت ذاته، ينبغي أن تأخذ الاستراتيجية البريطانية للأمن البحري والدبلوماسية الإقليمية في الحسبان المخاطر بعيدة المدى الناجمة عن احتمال ترسّخ التشظي السياسي والإقليمي في اليمن، لما لذلك من انعكاسات مباشرة على استقرار الممرات البحرية الحيوية. كما يتعيّن على لندن تكثيف جهودها الدبلوماسية الرامية إلى خفض حدّة التنافس السعودي–الإماراتي داخل الساحة اليمنية، نظرًا لما قد يفرضه هذا التنافس من تعقيدات إضافية على العمليات البحرية وعلى فرص التوصل إلى ترتيبات أمنية مستدامة.

وأخيرًا، ينبغي أن تُوجَّه المساندة الدولية نحو الحفاظ على ما تبقى من مؤسسات الدولة اليمنية وتعزيز قدرة الحكومة المعترف بها دوليًا على الصمود والاستمرار، باعتبار ذلك شرطًا أساسيًا لأي بنية حكم قابلة للحياة وقادرة على الانخراط في منظومات الأمن الإقليمي. ويُعد منع الانهيار المالي عنصرًا محوريًا في هذا المسار، نظرًا لدوره الحاسم في تثبيت الاستقرار المؤسسي والاقتصادي ومنع انزلاق البلاد نحو مزيد من التفكك والفوضى.

https://www.rusi.org/explore-our-research/publications/commentary/southern-yemens-power-shift-houthis-and-uae-saudi-rivalry

الجنوب اليمني في صراع النفوذ: اندفاعة نحو الشرق رغم الجمود العسكري مع الحوثيين

جينيفر هوليس

عزّز المجلس الانتقالي الجنوبي خلال الأسابيع الأخيرة سيطرته على مساحات إضافية من الأراضي، في تطور يعيد إحياء الطروحات الداعية إلى تقسيم اليمن الذي أنهكته الحرب. ومع ذلك، يبقى احتمال الاعتراف الدولي بقيام دولتين مستقلتين ضعيفًا، في ضوء تشابك المصالح الإقليمية والدولية وتعقيد الحسابات الجيوسياسية المرتبطة بالملف اليمني.

وقد أسهمت المكاسب الميدانية الأخيرة التي حققها المجلس الانتقالي الجنوبي في إعادة تشكيل ميزان القوى الهش في جنوب اليمن، إذ بات يفرض نفوذه، حتى نهاية الأسبوع الماضي، على معظم مناطق الجنوب والشرق، بما يشمل مساحات واسعة من محافظتي حضرموت والمهرة، وعددًا من المنشآت النفطية الاستراتيجية، إضافة إلى مدينة عدن، التي تمثل المقر الرسمي للحكومة المعترف بها دوليًا.

وفي هذا السياق، صرّح عيدروس الزبيدي، رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي، بأن «الهدف التالي يجب أن يكون صنعاء، سلميًا أو عبر الحرب، حتى تعود العدالة إلى شعبها وتُهزم العدوانية»، مؤكدًا أن التقدم العسكري للمجلس ضروري لإعادة الاستقرار، ومواجهة جماعة الحوثي، والتنظيمات المتطرفة، وشبكات تهريب المخدرات.

غير أن هذا الخطاب يواجه تشكيكًا متزايدًا من جانب بعض الخبراء الدوليين. إذ يحذر توماس جونو، الأستاذ جامعة في أوتاوا والمتخصص في شؤون الشرق الأوسط، من أن كثيرًا من تفاصيل المشهد في جنوب وجنوب شرق اليمن لا تزال غير واضحة، مشيرًا إلى هشاشة البنية الإدارية والأمنية للمجلس الانتقالي. ويقول جونو: «حتى قبل عشرة أيام فقط، كان المجلس الانتقالي بالكاد قادرًا على إدارة المناطق التي يسيطر عليها في الجنوب، حيث كانت الإدارة ضعيفة ومتنازعًا عليها».

ومنذ اندلاع الحرب في اليمن عام 2014، عقب سيطرة جماعة الحوثي المدعومة من إيران على العاصمة صنعاء وإجبار الحكومة المعترف بها دوليًا على الانتقال إلى عدن، فشلت هذه الحكومة — ممثلة بمجلس القيادة الرئاسي — في توحيد الجنوب سياسيًا أو ترسيخ سلطة مركزية مستقرة. وفي الوقت الذي يسعى فيه مجلس القيادة، بدعم سعودي، إلى استعادة السيطرة على كامل البلاد وهزيمة الحوثيين، تُظهر الرياض في المقابل استعدادًا متزايدًا للقبول بواقع سياسي يُبقي الحوثيين في موقع الحكم، في إطار مساعٍ لإنهاء النزاع المستنزف على حدودها الجنوبية.

أما دولة الإمارات العربية المتحدة — التي تدعم المجلس الانتقالي الجنوبي، وهو جزء من مجلس القيادة الرئاسي — فتؤيد فكرة إعادة قيام دولة جنوب اليمن المستقلة، كما كانت بين عامي 1967 و1990. وتسعى أبوظبي إلى الحفاظ على علاقات وثيقة مع جنوب اليمن، نظرًا لإشرافه على طرق شحن استراتيجية على امتداد خليج عدن والبحر الأحمر.

وقال مسؤول إماراتي لـ«دويتشه فيله» في بيان مكتوب: «نظل ملتزمين بجميع الجهود الدولية للسلام التي تؤدي إلى استئناف العملية السياسية، بما يخدم في نهاية المطاف تطلعات الشعب اليمني إلى الأمن والاستقرار والازدهار».

قال هشام العُميسي، محلل النزاعات اليمني المقيم في واشنطن، والذي عمل سابقًا في وزارة الخارجية الأميركية، إن ما يحدث في جنوب اليمن «ليس أزمة جديدة، بل هو تطور يتراكم منذ سنوات عديدة».

وأشار إلى أنه في عام 1990، عندما توحد شطرا اليمن في الجمهورية اليمنية، كان الناس متفائلين. غير أن الفساد والمحسوبية وتهميش الجنوبيين تراكمت مع مرور الوقت، إلى أن وصلت إلى مرحلة تدفع اليوم حركة شعبية واسعة للمطالبة بالانفصال. وأضاف: «لا أعتقد أن هذه المطالب ستختفي».

ومع ذلك، لا يعتقد العُميسي أن الاستقلال الكامل للجنوب سيكون الخطوة التالية.

وقال: «حتى لو جرى الاعتراف بالمجلس الانتقالي في الجنوب وبالحوثيين في الشمال، فلن يحل ذلك مشكلة اليمن، حيث توجد أطراف عديدة أخرى في بلد يزداد تشظيًا».

وتتفق ماريكه برانت، الباحثة الأولى في معهد الأنثروبولوجيا الاجتماعية في الأكاديمية النمساوية للعلوم في فيينا، مع هذا الرأي. وقالت إن «إعلانًا رسميًا للاستقلال في جنوب اليمن سيُضفي ضمنيًا شرعية على حكم الحوثيين في شمال ووسط اليمن».

وأضافت أن الحوثيين سيرفضون أي مشروع سياسي جنوبي، وسيدينونه بوصفه تفكيكًا مدعومًا من الخارج.

وفي حال حدوث انقسام غير رسمي، سيظل اليمن موزعًا بين كيانين متنافسين غير معترف بهما دوليًا، يواجه كل منهما الآخر عبر خطوط تماس هشة وغير مستقرة، ما يعزز من احتمالات استمرار النزاع. وفي هذا السياق، علّقت برانت لـ«دويتشه فيله» قائلة: «الحرب لن تنتهي، بل سيتغير شكلها فقط».

وبالنسبة لجماعة الحوثي — التي أعادت الولايات المتحدة تصنيفها منظمة إرهابية في يناير/كانون الثاني 2024 — فإن أيًا من هذين السيناريوهين يعني على الأرجح أنهم سيكونون الرابحين من إضعاف مجلس القيادة الرئاسي في الجنوب، وفقًا لما قاله جونو.

ويشكّل ميزان القوى الجديد في جنوب اليمن تهديدًا لإعادة البلاد إلى صراع مفتوح، بعد ثلاث سنوات من الهدوء النسبي الذي أعقب وقف إطلاق النار بوساطة الأمم المتحدة عام 2022.

وقالت نيكو جفرنيا، الباحثة في شؤون اليمن لدى منظمة «هيومن رايتس ووتش»، لـ«دويتشه فيله»: «بصراحة، كانت الأوضاع فوضوية خلال الأيام القليلة الماضية في جنوب اليمن، وقد وردت تقارير تفيد بأن أشخاصًا من الشمال طُردوا من منازلهم على يد قوات المجلس الانتقالي ومجموعات تابعة له». وأضافت أن مصير هؤلاء الأفراد لا يزال غير واضح حتى الآن.

وحذّرت جفرنيا قائلة: «استنادًا إلى سلوكيات سابقة، من المرجح جدًا أنه في سياق سيطرة المجلس الانتقالي على مناطق جديدة، سنشهد زيادة في انتهاكات حقوق الإنسان خلال الأشهر المقبلة».

وكان أحدث تقرير عالمي لمنظمة «هيومن رايتس ووتش» قد حذّر من أن جميع أطراف النزاع في عام 2024، بما في ذلك المجلس الانتقالي الجنوبي، نفذت اعتقالات تعسفية، وعمليات إخفاء قسري، وتعذيبًا، وإساءة معاملة للمحتجزين في مراكز احتجاز رسمية وغير رسمية في أنحاء البلاد.

ولا يبشّر أي من ذلك بتحسن الوضع الإنساني في اليمن، الذي يُنظر إليه على نطاق واسع بوصفه إحدى أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم.

وبحسب تقارير الأمم المتحدة، فإن نحو 60% من أصل ما يُقدَّر بـ377 ألف وفاة في اليمن بين عامي 2015 وبداية عام 2022 كانت نتيجة أسباب غير مباشرة، مثل انعدام الأمن الغذائي ونقص الخدمات الصحية المتاحة. واعتبارًا من عام 2025، لا يزال خمسة ملايين شخص معرضين لخطر المجاعة.

https://www.dw.com/en/in-yemen-southern-power-push-challenges-houthi-stalemate/a-75136619

المجلس الانتقالي الجنوبي في اليمن: استراتيجية التمدد نحو الشرق وتداعياتها

غوكهان إيرِلي

DAILY SABAH

يتوسع المجلس الانتقالي الجنوبي شرقًا، غير أن سيطرته لا تزال هشّة، ومتفاوتة، ومقبولة على مضض في بعض المحافظات المحورية، حيث دخلت الأجزاء الجنوبية من اليمن مرحلة جديدة من الفوضى في الأيام الأولى من ديسمبر/كانون الأول، عقب تقدم المجلس الانتقالي وأجنحته العسكرية عبر محافظة حضرموت الغنية بالنفط، وتحركه مؤخرًا نحو أقصى الشرق في محافظة المهرة. وبينما وصف بعض المراقبين هذه التطورات بأنها ترسيخ لمشروع سياسي جنوبي، يبقى الواقع أكثر تعقيدًا وغموضًا.

قد يكون اليمن بالفعل على أعتاب انقسام بحكم الأمر الواقع بين الشمال والجنوب، إلا أنه لا يزال من غير الواضح ما إذا كان المجلس الانتقالي يمتلك التماسك والشرعية والعمق السياسي اللازم للحفاظ على سيطرة فعّالة على هذا الامتداد الواسع والمتنوع الذي يشمل ثماني محافظات. ورغم أن المجلس الانتقالي وأذرعه العسكرية يسيطرون على المحافظات الجنوبية، فإن المشهد لا يزال متحركًا، وأي تقييم موضوعي يجب أن يأخذ في الاعتبار هشاشة الوضع الراهن والقيود التي تحد من قدرة المجلس على إدارة الأرض والمجتمع المحلي بفاعلية.

المشروع السياسي للمجلس الانتقالي الجنوبي

تمدد المجلس الانتقالي الجنوبي شرقًا بسرعة لافتة. ففي حضرموت، التي طالما اعتُبرت المحافظة الأكثر تميزًا سياسيًا واستقرارًا إداريًا في الجنوب، استغلت القوات المتحالفة مع المجلس تراجع حضور الحكومة المركزية والانقسامات داخل النخب القبلية والمناطقية. أما في المهرة، فقد جاء الانتقال أكثر هدوءًا، مع مقاومة محدودة وغياب اشتباكات ظاهرة، فيما أكدت السلطات المحلية علنًا أن الحياة تسير بصورة طبيعية. وقد أثارت هذه التطورات مخاوف تتجاوز إضعاف الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا، لتشمل احتمال ترسيخ أنظمة سلطة موازية في أجزاء من البلاد.

ومع ذلك، يبقى القول بأن هذه التطورات تمثل تثبيتًا حاسمًا للجنوب أو مشروعًا سياسيًا جنوبيًا مستقرًا سابقًا لأوانه. فالتأثير السياسي والعسكري للمجلس الانتقالي في الجنوب قائم وملموس، لكنه متباين وغير متكافئ، ويستفيد إلى حد كبير من الفراغ الذي خلّفه انهيار المؤسسات الوطنية، معتمدًا في كثير من الأحيان على ترتيبات تفاوضية أكثر من اعتماده على شرعية شعبية راسخة. ففي محافظات مثل شبوة ووادي حضرموت والمهرة، تتحمل المناطق سلطة المجلس أكثر مما تحتضنها أو تمنحها شرعية فعلية. ويقوم نموذج حكمه على مزيج من السيطرة الأمنية التي ترسخت عبر تشكيلات عسكرية غير نظامية، ورسائل رمزية تستحضر تطلعات الجنوبيين التاريخية، وتحالفات محلية براغماتية. وقد تنجح هذه المعادلة في أوقات الانهيار المؤقت، لكنها قد تواجه إخفاقًا في بيئة سياسية أكثر تنافسية واستقرارًا مؤسسيًا.

وفي صميم الإشكالية يبرز سؤال القاعدة الشعبية. فالمجلس الانتقالي يقدم نفسه كممثل سياسي لتطلعات الجنوبيين، مستندًا إلى السردية التاريخية لدولة جنوب اليمن السابقة، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (1967–1990)، وإلى المظالم المتراكمة منذ الوحدة. غير أن قاعدة دعمه الأقوى تتركز في عدن ولحج والضالع، وهي معاقل سياسات الهوية الجنوبية.

ومع التوسع شرقًا، تتغير المعطيات. فسكان حضرموت، بهويتهم الاجتماعية والدينية المتميزة، طالما قاوموا الاندماج في الحركات السياسية الجنوبية الأوسع. أما المهرة، بتماسكها القبلي وصلاتها الثقافية بعُمان ونزعتها المحلية القوية، فتظل مترددة تجاه الفاعلين الخارجيين، سواء كانوا قوات حكومية أم المجلس الانتقالي. وفي كلتا المنطقتين، يبدو أن قبول سلطة المجلس الانتقالي مدفوع أكثر باعتبارات الفراغ المؤسساتي في صنعاء وتحولات أولويات الرياض، منه باعتبارات أيديولوجية أو توافق شعبي حقيقي.

الوقائع الميدانية والفاعلون الإقليميون

لا تقلل هذه المعطيات من أهمية ما جرى مؤخرًا؛ فاليمن اليوم أقرب إلى الانقسام المؤسسي مما كان عليه في أي وقت منذ عام 2015. يهيمن الحوثيون على الشمال بتماسك وثقة، بينما تعاني الحكومة المعترف بها دوليًا من تشظٍ وانكماش جغرافي يقتصر على مأرب، في حين يمتلك المجلس الانتقالي تواصلًا جغرافيًا عبر معظم المحافظات الجنوبية. غير أن هذا التواصل سياسيًا أكثر منه بنيويًا، إذ يفتقر إلى العمق الإداري وأنظمة الإيرادات والشرعية المحلية المتجذرة التي تجعل أي نظام سياسي قابلاً للاستمرار.

وتعتمد قدرة المجلس الانتقالي على تحويل مكاسبه الأخيرة إلى حكم مستقر على عاملين متداخلين: التماسك الداخلي والبيئة الخارجية. فالتماسك الداخلي للمجلس لا يزال أقوى من تماسك مجلس القيادة الرئاسي، لكنه ليس بمنأى عن الانقسامات. هناك تباينات واضحة بين القيادة السياسية المتمركزة في عدن والقادة الميدانيين الذين تُحدد ولاءاتهم المحلية أجنداتهم. وستحدد قدرة المجلس على إدارة هذه العلاقات، لا سيما فيما يتعلق بعائدات النفط والتنسيق الأمني والتعيينات الإدارية، مدى استقرار سلطته المتوسعة وإمكانية تحويل المكاسب الميدانية إلى نفوذ سياسي طويل الأمد.

أما البيئة الخارجية فهي لا تقل تعقيدًا. إذ يمارس الفاعلون الإقليميون نفوذًا هائلًا على السياسة في الجنوب. وليس سرًا أن دولة الإمارات العربية المتحدة تقدم دعمًا عسكريًا ولوجستيًا وسياسيًا للمجلس الانتقالي، غير أن أولويات أبوظبي استراتيجية واقتصادية أكثر منها أيديولوجية؛ فهي تسعى إلى الاستقرار على طول الممرات البحرية الحيوية، وليس بالضرورة إلى قيام دولة جنوبية مستقلة بالكامل. وفي المقابل، تجد السعودية نفسها عالقة بين هواجس متعارضة تتعلق بصد التمدد الحوثي، والحفاظ على نفوذها في شرق اليمن، وتجنب مواجهة مفتوحة مع المجلس الانتقالي. أما سلطنة عُمان، فتنظر إلى ما يجري في المهرة بقلق بالغ، معتبرة تمدد المجلس تهديدًا محتملًا لأمن حدودها وشبكاتها الاجتماعية المحلية. وتفسر هذه الحسابات الخارجية إلى حد كبير سلاسة تقدم المجلس، كما تفسر احتمال اختبار قبضته إذا ما تبدلت الاصطفافات الإقليمية.

وتتسم ردود الفعل المحلية في الجنوب بتنوع مماثل. فبعض المجتمعات ترحب بالمجلس الانتقالي بوصفه قوة قادرة على توفير قدر من الأمن والنظام في مشهد فوضوي، فيما تنظر إليه مجتمعات أخرى، خاصة في وادي حضرموت والمهرة، بقدر من التردد والريبة. وفي كثير من المناطق، يتكيف الناس ببساطة مع الجهة القادرة على توفير الاستقرار. غير أن هذا التكيف لا يرقى إلى ولاء سياسي دائم، ما يجعل سلطة المجلس الانتقالي مشروطة بأدائه وقدرته على ضبط النفس.

مستقبل قاتم ومنقسم

يضع كل ذلك اليمن في موقع بالغ الهشاشة. فمن جهة، تعكس قدرة المجلس الانتقالي على التوسع دون عنف واسع النطاق قدرًا من الانضباط التنظيمي، فضلًا عن الفراغ الذي خلّفه انهيار الهياكل الوطنية. ومن جهة أخرى، قد تخفي سهولة هذا التوسع هشاشات كامنة. فالجنوب فسيفساء من الهويات والتواريخ والمصالح الاقتصادية، وتوحيدها ضمن إطار سياسي واحد يمثل تحديًا جسيمًا. ويكمن الخطر في أن ينزلق البلد نحو انقسام بحكم الأمر الواقع، لا لأن مشروعًا جنوبيًا متماسكًا قد نجح، بل لأن الإطار الوطني قد فشل.

وفي الأشهر المقبلة، لا يتمثل السؤال الجوهري في ما إذا كان اليمن سينقسم إلى كيانين، بل في ما إذا كان أي فاعل — بما في ذلك المجلس الانتقالي — قادرًا على إدارة حكم فعّال عبر أراضٍ شاسعة ومتنوعة من دون إشعال دورات جديدة من الصراع. لقد بات المجلس الانتقالي اليوم في موقع نفوذ غير مسبوق، غير أن هذا النفوذ لا يساوي الاستقرار. فسلطته حقيقية لكنها مشروطة، ومتوسعة لكنها هشّة، ومقبولة لكنها ليست محل إجماع.

إن التحول الجاري في جنوب اليمن لا يزال قيد التشكل. وما إذا كان سيفضي إلى نظام سياسي مستقر أو سيتشظى تحت وطأة المصالح المتنافسة، سيتوقف على تفاعل الديناميات المحلية والحسابات الإقليمية وقدرة المجلس الانتقالي على تحويل الحضور الميداني إلى حكم شامل. وستحدد المرحلة المقبلة ما إذا كانت اللحظة الراهنة تمثل أساس واقع سياسي جنوبي جديد، أم مجرد محطة مؤقتة تسبق إعادة تشكل أخرى.أعلى النموذج

أسفل النموذج

http://dailysabah.com/opinion/op-ed/moment-of-division-stcs-eastward-expansion-in-yemen

مـــركز أبعـــاد للدراســـات والبـــحوث
Abaad Studies & Research Center
0 0 9 6 7 7 3 7 8 8 7 7 8
0 0 9 6 7 7 3 7 8 8 7 7 8
a b a a d s t u d i e s
a b a a d s t u d i e s
Abaad Studies & Research Center
مركز أبعاد للدراسات والبحوث
abaadstudies@gmail.com
info@abaadstudies.org
www.abaadstudies.org

مركز أبعاد للدراسات والبحوث منظمة مجتمع مدني غير ربحي مرخص
من وزارة الشؤون الاجتماعية اليمنية رقم (436) في 18 أكتوبر 2010م ،
يهتم بالقضايا السياسية والفكرية والاعلامية كقضايا الديمقراطية
والانتخابات والأحزاب وقضايا الأمن والإرهاب ونشاطات الجماعات
الايدلوجية والحريات السياسية والفكرية والصحفية إلى جانب القضايا
الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية ذات الارتباط بالمتغيرات السياسية. Abaad Studies & Rese-
arch Center (Abaad) is a non-profit organization
that has a license from Yemen's Social Affairs Ministry No.
(436) issued on October 18 2010.
focuses on politics, intellect, democracy, election, political parties,
terrorism, freedoms as well as economic and social issues.